



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية



مذكرة نهائية الدراسة من أجل نيل شهادة نهاية الدراسة في الماستر تخصص مالية وتجارة دولية

أثر تغيرات سعر الصرف على
التضخم في الجزائر خلال
فترة 1990-2016

تحت إشراف الأستاذة
بن حليمة سليمة

من إعداد الطالبة
بلهاري فاطيمة

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذة فوزية لأكسي
رئيسا
برتبة أستاذة محاضرة "ب" جامعة مستغانم

الأستاذة بن حليمة سليمة
برتبة أستاذة مساعدة "أ" جامعة مستغانم
مشرفا ومقررا

الأستاذ بومدين بلعياشي
عضوا
برتبة أستاذ محاضرة "ب" جامعة مستغانم

السنة الجامعية
2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

"لا يكلف الله نفسا إلا وسعها لها ما كسبت
وعليها ما اكتسبت ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا
أو أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا إصرا كما حملته
على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة
لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا
فانصرنا على القوم الكافرين"

الآية 286 من سورة البقرة

كلمة شكر وتقدير

بصدق الوفاء والإخلاص ومنتهى الإمتنان والعرفان
الجميل، ومن أبسط الواجبات عليّ أن أتقدم بشكري
وتقديري الكبير إلى أستاذتي "بن حليمة سليمة" التي
شرفتني بقبولها الإشراف على هذه المذكرة وإخراج هذا
العمل المتواضع إلى حيز الوجود.

وأتقدم بجزيل الشكر إلى السادة أعضاء اللجنة على
قبولهم مناقشة هذه المذكرة وصرفهم جزء من وقتهم الثمين
لأجل قراءتها.

كما أشكر جميع الأساتذة من التعليم الابتدائي حتى
التعليم العالي داعيا المولى عز وجل أن يبلغهم منازل
الشهداء ومراتب السعداء ومرافقة الأنبياء.

كما لا يفوتني أن أشكر كل من ساعدني من قريب أو من
بعيد ومد لي يد العون في إعداد هذه المذكرة.

إهداء

الحمد لله فائق الأنوار وجاعل الليل والنهار، ثم الصلاة والسلام على سيدنا
محمد المختار صلى الله عليه وسلم، أهدي هذا العمل المتواضع
إلى من علمني العطاء بدون إنتظار إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار إلى
من منحني الثقة لأتأبر وأصل إلى هدفي أبي العزيز الغالي.
إلى مورد الحب الصادق ونبع الحنان الدافق إلى معنى إبتسامتي وسر
سعادتي أُمي الحبيبة أطال الله في عمرها.

إلى روح جدتي الطاهرة التي إلتحقت بالرفيق الأعلى. اللهم أرحمها
برحمتك الواسعة وأدخلها الجنة مع الأبرار. وإلى الملاك الطاهر التي أعتبرها أُمي
الثانية عمتي فاطيمة أتمنى لها السعادة.

إلى من ترعرعت معهم ونما غصني بينهم إخوتي وأخواتي الأعزاء كل
باسمه (ليلة، نادية، مريم، فتيحة، امحمد، بن عودة، ميمونة، بغداد، يسمينة) وإلى
كل أفراد عائلتهم من الكبير إلى الصغير، حفظهم الله. كما أهديها إلى كل من يحمل
لقب بلهوارى.

إلى كل من جمعتني بهم الحياة هم في ذاكرتي ولم تسعهم مذكراتي
وغرسوا في قلبي ولم ينسهم قلبي إلى كل هؤلاء وبأسمى معنى الوفاء لهم فائق
الإحترام والتقدير.

إلى كل رفقاء الدرب أصدقائي وزميلاتي في الدراسة وخارج الدراسة.
إلى كل من أحبه قلبي ولم تسعه صفحتي

fatima belhouari

المقدمة:

فرضت العلاقات النقدية والمالية على العالم إيجاد إطار تنظيمي للمعاملات النقدية الدولية، قصد التحكم في الاختلالات الإقتصادية على المستوى المحلي والدولي، أين إحتل الإهتمام بسعر الصرف مكانة الصدارة في هذا الإطار التنظيمي واسترعى عناية خاصة، لكون سعر الصرف يعتبر المحور الأساسي الذي يضمن إستقرار النظام النقدي الدولي والذي اتخذ أشكال عدة شملت تارة أنظمة التعويم وتارة أخرى أنظمة التثبيت.

كان الإهتمام بنظرية أسعار الصرف أكثر وضوحا منذ منتصف السبعينات من القرن الماضي، حيث تعددت النماذج الساعية لتحديد القوى المتحركة في أسواق الصرف الأجنبي من أجل تفسير ما يحدث لأسعار صرف العملات من تقلبات شديدة، ومدى تأثيرها في إحداث الأزمات الداخلية والخارجية. وقد أسند بعض الإقتصاديّين التقلبات التي عرفت أسعار الصرف إلى عوامل عديدة تختلف باختلاف الفترات الزمنية، فمنها عوامل تؤثر في إستقرار أسعار الصرف في المدى الطويل مثل التضخم وعوامل أخرى تؤثر في توازن سعر الصرف في الأجل القصير مثل تدفقات رؤوس الأموال.

وقد كانت في السابق مبادلات السلع والخدمات تمثل المسبب الرئيسي لعرض وطلب العملات أو بالأحرى كانت تمثل أهم محددات سعر الصرف، وأصبحت في الوقت الحالي تحركات رؤوس الأموال هي المحدد الرئيسي لأسعار الصرف.

وبخلاف فترة الثمانينات التي شهدت نقاشا مركزا تناول أنظمة أسعار الصرف والدور الذي يؤديه ربط أسعار الصرف بعملة أخرى في تثبيت معدلات التضخم، حيث خبرت البلدان النامية أنظمة صرف مختلفة إستهدفت عملية تصحيح التضخم المفرط الذي وصل إلى معدلات قياسية في هذه الفترة وكانت أنظمة الربط من أكثر الأنظمة إنتشارا، والتي اتبنت نجاعتها في العديد من البلدان. فقد تغير مضمون النقاش خلال فترة التسعينات، حيث تميزت هذه الفترة بتراجع كبير لمستويات التضخم والزيادة الحادة في درجة حراك رأس المال وحجم تدفقاته، الأمر الذي نجم عنه تزايد الأزمات المالية في الأسواق الناشئة. ولقد عرفت دول العالم أنظمة أسعار صرف متنوعة حاولت من خلال هذه الأنظمة تحقيق الإستقرار الاقتصادي والإلتزامات الداخلية والخارجية وحماية الإقتصاديات من الصدمات المالية مع إتخاذ إستراتيجية لمكافحة التضخم تتلائم وأنظمة أسعار الصرف العائمة والتي تتمثل في إستراتيجية تبني سياسات إستهداف التضخم.

ومن الأهمية الفائقة، لدى الإقدام على الإختيار السليم لنظام سعر الصرف، أن يكون هناك قدرا من الدليل التجريبي على الأداء الإقتصادي لمختلف أنظمة أسعار الصرف، فقد قدمت عدة دراسات على نطاق واسع في السنوات الأخيرة، تهدف إلى

كشف النقاب عن نظام سعر الصرف الذي يكون له أفضل أداء اقتصادي بشكل عام، وبحث تأثير مختلف أنظمة أسعار الصرف على التضخم بشكل خاص. فقد أصبحت مسألة تأثير أنظمة الصرف على التضخم من أهم المسائل التي تشغل الدراسات الاقتصادية الدولية في الوقت الراهن. ونجد أن العديد من الدراسات تؤكد بأن فرضية وجود معدلات تضخم منخفضة في ظل أنظمة أسعار الصرف الثابتة صحيحة، في المدى القصير والمتوسط، إلا أن هذه الميزة قد تختفي في المدى البعيد، إذ أن أنظمة أسعار الصرف المرنة تحدث معدلات تضخم تقارب معدلات التضخم في ظل أنظمة أسعار الصرف الثابتة ويحدث هذا في ظل التكيف بين تقلبات أسعار الصرف ومعدلات التضخم المختلفة. وبهذا يمكننا أن نقول أن سعر الصرف يلعب دورا مهما في النشاطات الاقتصادية التي تقوم بها الدول سواء كان ذلك النشاط تجاريا أو استثماريا، وباعتباره متغيرا اقتصاديا شديد الحساسية نظرا للمؤثرات الداخلية والخارجية لاسيما أمام إتساع دورة التجارة الدولية في التنمية الاقتصادية وتطور أسواق المال الدولية، حيث يحتل سعر الصرف مركزا محوريا في السياسة النقدية كما أن عرض العملة يعتمد بالدرجة الأولى على السياسات النقدية للدولة فنظريا يفترض أنه كلما زاد المعروض من النقد لعملة ما أدى لظروف شبيهة بظروف التضخم ويؤدي هذا إلى انخفاض سعر العملة والعكس صحيح.

وبما أن سعر الصرف يعتبر أداة ربط بين إقتصاديات مختلف دول العالم وتأثيره على النشاط الإقتصادي للدولة من خلال أثاره على حركة الصادرات والواردات وحركة رؤوس الأموال ومعدلات التضخم كل هذا يتطلب على السلطات النقدية القيام بالتسيير الجيد والكفاء لسعر الصرف وعلى ضوء ما تقدم يمكن صياغة الإشكالية كما يلي:

ما هو تأثير سعر الصرف على التضخم في ظل الأوضاع المالية الراهنة؟
ويتفرع هذا السؤال إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما العلاقة بين سعر الصرف والتضخم؟
- كيف يتأثر التضخم بسعر الصرف؟
- ما هي طبيعة العلاقة التي تربط بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر

عقب الإصلاحات

الاقتصادية الشاملة؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الأسئلة المطروحة يمكن وضع جملة من الفرضيات التي تكون منطلقا للدراسة كالاتي:

- ✓ علاقة سعر الصرف والتضخم علاقة تأثير وتأثر.
- ✓ يتأثر التضخم بمعدلات سعر الصرف، حيث يؤدي إنخفاض قيمة العملة الوطنية إلى إرتفاع التضخم وتبعاً لذلك يتغير سعر الصرف.
- ✓ توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف ومعدل التضخم في الجزائر.

أسباب إختيار الموضوع:

- يرجع سبب إختيارنا لهذا الموضوع إلى جملة من الدوافع يمكن أن نوجزها في:
- ✓ إرتباط الموضوع بتخصص بنوك مالية وتسيير المخاطر الذي نزاوّل فيه دراستنا.

- ✓ إهتمامنا بالمالية الدولية، ومحاولة فهم أسعار الصرف والتضخم.
- ✓ التعرف أكثر على الأساليب المستخدمة في هذا المجال الذي هو قيد الدراسة.
- ✓ تنمية المعرفة العلمية الذاتية فيما يخص موضوع البحث.

أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى الوصول إلى الأهداف التالية:
- ✓ الإجابة على السؤال الرئيسي من خلال إختيار صحة الفرضيات.
- ✓ محاولة دراسة وإظهار أهمية وأثر تغير سعر الصرف على التضخم.
- ✓ دراسة طبيعة العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الإقتصاد الجزائري.

أهمية الدراسة:

- في ظل التخلي عن نظام الصرف الثابت والتوجه نحو أنظمة الصرف العائمة أو المرنة تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة إيجاد الرابط وتبيان طبيعة التأثير الذي يمكن أن تحدثه تغيرات أسعار الصرف على مجموعة من المتغيرات وأهمها التضخم في الجزائر.

المنهج المتبع:

نظرا لطبيعة الموضوع إستندت الدراسة إلى المنهج التاريخي الوصفي وذلك من خلال التعرض لمفاهيم عامة حول سعر الصرف والتضخم، ومحددات سعر الصرف بالإضافة إلى تأثير سعر الصرف على التضخم.

حدود الدراسة:

حددت دراسة الموضوع في إطارين زمني ومكاني، حيث الإطار المكاني تمثل في العينة المنتقاة للدراسة والمتمثلة في الجزائر قصد إبراز أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم، أما الإطار الزمني فيتمثل في الفترة الممتدة من 1990-2016.

الدراسات السابقة:

1- مداخلة بعنوان سعر الصرف والتضخم من إعداد كريستيان ومارسلو حيث يرون أن هناك ندرة في الدراسات المنهجية السليمة في معالجة التقلبات المباشرة لسعر الصرف والتضخم والموجودة حاليا تشير إلى وجود علاقة بين هذه المتغيرات، ورغم عدم وجود توافق في الآراء فمن الضروري التحقق من آثار تقلبات سعر الصرف خاصة في ظل إستهداف التضخم، حيث يجب على السلطة النقدية أن تعرف على وجه الدقة العوامل التي تؤثر على سلوك سعر الصرف، وتسعى هذه الورقة إلى تحديد العلاقة بين سعر الصرف والتضخم وذلك بالإعتماد على أكثر المناهج تطورا وهو نموذج GARCH ثنائي المتغير والتعامل مباشرة مع آثار التقلبات المشروطة، ونجد علاقة شبه معقدة بين سعر الصرف وفروق التضخم وتطبيق نموذج GARCH متعدد المتغيرات وذلك بإنسجام الفروق المشروطة لتحليل العلاقة بين تلك المتغيرات.

2- قدم كل من طاهر مولاوي ومحمد سليم وسامية جبالي دراسة حول الإقتصاد التونسي

تتعلق هذه الدراسة بتغيرات سعر الصرف على التضخم في عام 2010، حيث شهد الإقتصاد التونسي منذ خمس سنوات مضت إنخفاض شبه مستمر لعملته المحلية

مقابل اليورو وبالتالي فإن الهدف من هذه الورقة البحثية تمثل فحص تجريبي للعلاقة بين مستوى الأسعار المحلية وتغيرات سعر الصرف، والأخذ بعين الاعتبار للآثار المتماثلة بين التضخم المحلي وتغيرات سعر الصرف وهذا بالإضافة إلى أثر المتغيرات الأخرى مثل معدل الفائدة في السوق النقدي، سعر الصرف الفعلي الإسمي، مؤشر مستوى أسعار الإستهلاك ومؤشر الإنتاج الصناعي.

النتائج التجريبية تشير إلى أن كل صدمة يتلقاها سعر الصرف تحدث أثرا سريعا على التضخم وأن الإستجابة المحدثة تشير إلى أن هناك درجة ضعيفة لانتقال تغيرات سعر الصرف إلى التضخم في هذا الإقتصاد، في حين هناك سرعة نسبية في تعديل من الصدمات على سعر الصرف.

3- مجلة بعنوان دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف

في الإقتصاد الليبي

خلال الفترة 1992-2008 من إعداد الدكتور محمد رمضان شنبش حيث تناول الإشكالية التالية: هل توجد علاقة بين التضخم المعبر عنه بالمخفض الضمني للنتائج المحلي الإجمالي وكل من عرض النقود وسعر الصرف؟ وبالإفتراض وجود علاقة فما هو إتجاهها؟ حيث تم التطرق في الجانب النظري للدراسة إلى مفهوم التضخم وأهم مؤشرات والعلاقة بين التضخم وعرض النقود في المدارس الإقتصادية المختلفة وأسباب نشوءه وتم التطرق في الجانب التطبيقي للدراسة إلى العلاقة بين معدل التضخم والمتغيرات الإقتصاد الكلية في الإقتصاد الليبي خلال الفترة 1992-2008.

نتائج البحث النظري، الدراسة وضحت أن التضخم المستورد لم يتجاوز نسبة 10 % طيلة فترة الدراسة حيث أنه بالمقارنة سجل 03 % سنة 2008 والتضخم المالي الذي بلغ 10.4 % لنفس السنة.

نتائج التحليل القياسي، توجد علاقة طردية بين كلا من مستوى التضخم وعرض النقود بالمعنى الضيق في الإقتصاد الليبي، إن لعرض النقود وسعر الصرف أثر في معدل التضخم وتوجد علاقة طردية بين مستوى التضخم وبين أسعار الصرف الدينار الليبي.

وتناولت دراستنا أنه من خلالها نسعى إلى إبراز تأثير تغيرات سعر الصرف على التضخم خلال الفترة ما بين سنة 1990- 2016 وذلك محاولة منا إظهار العلاقة والإرتباط بين هذا الأخير بسعر الصرف هذا من جهة ومن جهة أخرى حددت مدة الدراسة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2016 وهي الأحدث مقارنة بالدراسات الأخرى.

خطة وهيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث وإختبار الفرضيات وتحقيق الأهداف، إرتأينا أن نقسم هذه المذكرة إلى ثلاثة فصول: يشمل كل فصل ثلاثة مباحث، تم صياغة الفصل الأول كمدخل للموضوع، والمعنون بمفاهيم عامة حول سعر الصرف، حيث قسم إلى ثلاثة مباحث، يحتوي المبحث الأول على المفهوم والتطور التاريخي لأنظمة سعر الصرف، أما المبحث الثاني فقد قمنا بعرض كل من أنواع ووظائف سعر الصرف، والمبحث الثالث فقد تم التطرق فيه إلى أهداف ومحددات سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه.

أما الفصل الثاني المعنون كذلك بمفاهيم عامة حول التضخم، قسم إلى ثلاثة مباحث، يتمحور المبحث الأول حول تعريف التضخم وأنواعه، أما المبحث الثاني فسنطرق فيه إلى أسباب التضخم وطرق قياسه، أما في المبحث الثالث فهو يتمحور حول النتائج الإقتصادية والإجتماعية للتضخم وسياسة إستهدافه.

أما الفصل الثالث الذي خصصناه لدراسة علاقة وتأثير سعر الصرف على التضخم في الجزائر، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى مردودية وقنوات إنتقال سعر الصرف إلى التضخم، والمبحث الثاني دراسة أثر سعر الصرف على التضخم، وفي ختام هذا الفصل قمنا في المبحث الثالث عرض سعر الصرف والتضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 1990 إلى غاية سنة 2016.

وفي الأخير توج هذا العمل بخاتمة تضمنت النتائج المتوصل إليها وبعض الإقتراحات.

A decorative border with intricate floral and scrollwork patterns, rendered in black on a white background, framing the central text.

الفصل الأول

مفاهيم عامة حول

سعر

الصرف.

تمهيد

تعد آلية سعر الصرف العنصر المحوري في إقتصاد المالية الدولية، وهذه الأهمية مصدرها تعقد مشاكل التمويل على المستوى الداخلي والخارجي، خاصة بالنسبة للبلاد السائرة في طريق النمو، التي تتميز بإنحصار إمكانيات موارد التمويل الذاتي بصفة خاصة والتمويل الداخلي بصفة عامة. فتميز عالم اليوم بنمو الإقتصاد الرمزي كمحرك للإقتصاد وإنكماش أهمية التجارة الخارجية الدولية في السلع والخدمات مقارنة بحركة رؤوس الأموال وتبادل العملات والقروض الدولية مما أدى إلى تشابك العلاقات الإقتصادية والأنشطة التجارية الدولية بين مختلف الدول. التي تتعامل كل منها بعملة نقدية مختلفة، إلى وجود ما يعرف بسعر الصرف الذي يحظى باهتمام كبير من قبل الإقتصاديين والمستثمرين وكذلك باهتمام جميع المؤسسات والشركات إذ يعتبر سعر الصرف مؤشر يستجيب بقوة للمؤشرات الإقتصادية الكلية وعليه فإن سعر الصرف لا يختلف عن بقية المتغيرات المكونة للفعالية الإقتصادية لأنه يعد أداة الربط بين الإقتصاد المحلي وباقي الإقتصاديات الأخرى، وبناء على ما سبق، فإنه من الواجب التطرق إلى بعض المفاهيم الأساسية المرتبطة بسعر الصرف حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي كالتالي:

المبحث الأول: المفهوم والتطور التاريخي لأنظمة سعر الصرف.

المبحث الثاني: أنواع ووظائف سعر الصرف.

المبحث الثالث: أهداف ومحددات سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه.

المبحث الأول: المفهوم والتطور التاريخي لأنظمة سعر الصرف.

إن كل عملية تبادل بين دولتين ينتج عنها وضعية صرف والتي تمثل الرصيد المتبقي للمؤسسة في ديونها وحقوقها بعد كل عملية صرف إذن فهو يشكل رصيد الحقوق والالتزامات للعملة الصعبة لذا سنحاول في هذا المبحث الإلمام بالجوانب النظرية لسعر الصرف كونه هو الأداة الرئيسية بين الأسعار المحلية والأجنبية.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف

لقد وردت العديد من المفاهيم لسعر الصرف في كتابات الباحثين والمهتمين بالموضوع وتتفق جميعها في تسليط الضوء على العناصر والجوانب التي تميزه وذكر جوانب دون أخرى من تعريف لآخر، لذا سنقتصر على بعض المفاهيم التي تبرز أهم جوانبه أوتعطي شمو لا لمفهومه نذكر منها ما يلي:

التعريف 01: يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية الذي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية.¹

التعريف 02: يعبر سعر الصرف بأنه سعر عملة بعملة أخرى أو هو نسبة مبادلة عملتين، فأحد العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنا، ويعرف أيضا بأنه ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم.²

التعريف 03: يطلق على سعر الصرف كذلك بأنه عدد الوحدات الوطنية التي تدفع للحصول على وحدة واحدة أجنبية. أو عدد الوحدات الأجنبية التي تدفع للحصول على وحدة واحدة وطنية.³

التعريف 04: يعرف سعر الصرف الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية وكثيرا ما يكون الاداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات وتوفير الواردات.⁴

التعريف 05: ويمكن تعريف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية.⁵

¹ عبد المجيد قدي: لمدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2006، ص 103

² لحلو موسى بوخاري: سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة الحسن العصرية، لبنان 2010، ص 120

³ أحمد فريد مصطفى: الاقتصاد النقدي والمصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية 2009، ص 375

⁴ محمود حميدات: مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1966، ص 105

⁵ موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى وياسر الممني: المالية الدولية، الطبعة الاولى دار الصفاء، عمان الأردن 2008، ص 43

المطلب الثاني: التطور التاريخي لنظام سعر الصرف

شهد العا □ منذ أكثر من مائة عام ثلاثة أ □ اط رئيسية من نظم الصرف، فشهد أولا نظام سعر الصرف الثابت □ رتبط بقاعدة الذهب، والذي ساد خلال الفترة من عام 1880 إلى عام 1914، كما ساد مرة أخرى بين عامي 1925 و 1931، وشهد ثانيا نظام التعو □ □ دار للعملات والذي ساد من عام 1918 إلى عام 1925 ومن

عام 1973 د □ يومنا هذا. وشهد ثالثا نظام بريتون وودز الذي استمر من عام 1944 إلى عام 1973 ولكل من هذه النظم الثلاث خصائصها □ ميزة من حيث تأد □ ها على أسعار الصرف وعلى آلية □ قيق التوازن.

ففي ظل قاعدة الذهب كانت أسعار صرف العملات ثابتة، وكان التوازن يتحقق من خلال تأد □ العجز أو الفائض □ ميزان □ مدفوعات على حجم النقود. أما □ ظل نظام التعو □ □ دار فإن أسعار الصرف تتحدد بواسطة قوى السوق □ □ قق التوازن ب □ العرض والطلب على الصرف الأجد □. بينما □ د نظام بريتون وودز يقف موقفا وسطا ب □ نظامي سعر الصرف الثابت والتعو □ □ دار، إذ يسمح نظام بريتون وودز ببعض □ رونة لتغ □ سعر الصرف من أجل تصحيح الاختلالات الأساسية □ نفس الوقت يلزم الأعضاء في النظام، بتثبيت أسعار صرف عملاتها مع السماح بتقلبها □ حدود، ضيقة □ الزمن القص □. دلت □ ارب فترة الثلاثينات و □ رب الع □ اية الثانية نتيجة □ روج عن قاعدة الذهب على أن عدم استقرار أسعار صرف عملات الدول كان يلحق بها ضررا جسيما، فقد أدى تقلب أسعار الصرف □ تشجيع انتقال رؤوس الأموال ب □ تلف □ ا ركز □ الية لكي تغتم أعلى العوائد □ الية □ تاحة، كما أدى □ اشتداد حركة □ ضاربة على أسعار العملة واضطراب أحوال التجارة الدولية و □ عاملات □ الية بصفة عامة. لذلك كان من أهم أهداف صندوق النقد الدولي هو □ نب حدوث هذه التقلبات □ أسعار صرف عملات الدول □ ختلفة أي العودة □ نظام سعر الصرف الثابت. ولتحقيق هذا الهدف اقتبست اتفاقية الصندوق بعض خصائص نظام الذهب فيما يتعلق بتحديد أسعار ثابتة لجميع عملات الدول الأعضاء بالنسبة للدولار الأمريكي، الذي كان بدوره مرتبطا بالذهب بسعر ثابت قدره 35 دولار للأوقية. وكان على الدول الاعضاء إخطار الصندوق بأسعار صرف عملاتها بالنسبة للدولار التي اعتبرت بمثابة أسعار التعادل التي تعتبر حجر الزاوية في نظام استقرار أسعار الصرف. وحتى تستقر أسعار التعادل بصفة مستمرة، نصت إتفاقية الصندوق على أنه لا يجوز لأي دولة من الدول الأعضاء أن تسمح بتقلب سعر صرف عملتها صعودا وهبوطا بما يزيد عن 01 % من سعر التبادل، لذلك سمي هذا النظام بإسم نظام سعر الصرف المتحرك والمقصود به السماح لسعر الصرف بالتحرك صعودا وهبوطا عن سعر التعادل في حدود 01 %، ويتم التثبيت بالربط بالدولار أو بوزن معين من الذهب، ذلك لأن الولايات المتحدة كانت تقوم بتحويل الدولار لغير المقيمين بسعر ثابت من الذهب وكانت الدول تربط عملاتها بسعر ثابت مع الدولار.

ويمكن تقسيم فترة سير نظام بروتون وودز إلى مرحلتين أولهما تبدأ من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى سنة 1958، الثانية من سنة 1958 إلى غاية زوال نظام بروتون وودز إنطلاقا من سنة 1971، لاسيما كون سنة 1958 تعتبر السنة التي بدأ يعمل فيها النظام بتطبيق كل مبادئه¹ (قابلية التحويل في أوروبا).

بشكل عام، تميزت الفترة الاولى باستقرار نسبي للعلاقات النقدية الدولية (خاصة بعد إعادة بناء أوروبا) وبالارتفاع السريع للإنتاج والمبادلات الدولية، الأمر الذي أنجز عنه الطلب المتزايد للسيولة الدولية. وبالتالي سجلت قلة في حجم

الدولارات الموجودة خارج الولايات المتحدة الأمريكية، أين تمكن النظام من توفيرها. أما الفترة الثانية من نظام بريتون وودز تميزت بتقرير 14 دولة أوروبية سنة 1958، جعل عملاتها قابلة للتحويل² (بالنسبة لغير المقيمين أما المقيمين فتقرر سنة 1961) وذلك تطبيقاً للمادة 06 من القانون الأساسي لصندوق النقد الدولي، ويمكن تفسير ذلك بإرتفاع القدرة التنافسية لهذه الدول، وبالتالي فانطلاقاً من هذه السنة بدأ بروتون وودز بكافة المبادئ التي جاءت بها الإتفاقيات التي صيغت سنة 1944، أي بالتطبيق المتزامن لمبدأ القابلية للتحويل وتثبيت أسعار الصرف.

أدى نظام إستقرار الصرف دوراً هاماً في تحقيق الإستقرار النقدي اللازم لنمو التجارة الدولية على عكس ما شهدته فترة الثلاثينات من تقلبات عنيفة في أسعار الصرف، أما السبب في تفويض أسس هذا النظام فيرجع بدون أدنى شك إلى العجز السريع والمتنامي لميزان المدفوعات الأمريكي وإلى تضخم الأسعار الذي تصاعد بمعدلات كبيرة، والتي أثرت على حركة التبادل التجاري الدولي. وقد قاد ذلك إلى التشكيك في قيمة الدولار مقابل الذهب وفي قدرة السلطات النقدية الأمريكية على الحفاظ على سعر 35 دولار للأوقية الواحدة، ولقد ترجم هذا التشكيك بظهر ضغوطات مضاربة على سعر الذهب مقابل الدولار في الأسواق الدولية.

فقد عرفت هذه الفترة وجود سيولة مفرطة وفائض بالدولار نتيجة قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتمويل العجز المتزايد في ميزان المدفوعات بإصدار الدولار، الأمر الذي أنجز عنه وفرة مفرطة في الدولارات الموجودة خارج الولايات المتحدة الأمريكية³.

بالإضافة إلى ذلك، فسرعان ما أخذ حجم التحركات الدولية لرؤوس الأموال في الإرتفاع خاصة في الستينات بحيث أصبحت الحكومات تعتبر أن مجرد التفكير في تعديل سعر الصرف (تخفيض) قد

جيبوري محمد: تأثير أسعار الصرف على التضخم و النمو الإقتصادي (دراسة نظرية و قياسية باستخدام بيانات بابل)، أطروحة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان 2013/2012 نقلاً عن:

¹jp.Allégret ; (économie monétaire internationale) Edition Hachette ;paris 1997 p 10

² lenaim.P;(le FMI)• Edition Gasbah ; 1998.p 26

³Teulon.F, ;(La nouvelle économie mondiale), Edition,PUF,1998, p 24

يؤدي إلى ظهور ضغوطات مضاربة على قيمة العملة المعنية. هكذا فلم يكن هناك تناسب لوسائل تعديل ميزان المدفوعات المتوفرة، كما كانت تظهر وبصفة تدريجية صعوبات في تسيير نظام سعر الصرف الثابت في ظل تنامي التحركات الدولية لرؤوس الأموال.

لذلك رأت الحكومة الأمريكية أن تتدخل، فأعلن الرئيس الأمريكي نيكسون في أوت 1971، منع تحول الدولار إلى ذهب، ولقد مثل هذا الإعلان في نظر الكثيرين إنهيار لنظام بريتون وودز.

ففي هذا الإطار يعتبر Eiechengreen أن عدم تلاؤم أو عدم تناسب الآليات المتوفرة لتعديل ميزان المدفوعات وصعوبة تطبيق نظام سعر الصرف الثابت في إطار تنامي التحركات الدولية لرؤوس الأموال يمكن إعتباره واحد من أهم النتائج التي يمكن إستخلاصها من نظام بروتون وودز¹.

ويكون نظام سعر الصرف قد عرف عدة محطات في تطوره بدأت من قاعدة الذهب وإنتهت اليوم إلى أنظمة أسعار صرف مختلفة. يبين الجدول سردا تاريخيا عاما لنظم أسعار الصرف التي شهدتها العالم منذ سنة 1880 وقد اتسعت هذه النظم إتساعا كبيرا كما حددها Rogoff و Reinhart إلا أن الاختيار الأساسي بين أسعار الصرف الثابتة وأسعار الصرف المرنة ما يزال هو لب المسألة في عملية تحديد الاختيار المناسب. **الجدول رقم 01:** السرد التاريخي لأنظمة أسعار الصرف خلال الفترة 1880-2000.

1917-1880	العملة المعدنية: قاعدة الذهب (ثنائية المعدن، الفضة)، اتحادات العملة، مجالس العملة التعويم.
1945-1919	قاعدة الصرف بالذهب، التعويم، التعويم الموجه، اتحادات العملة، تعويم محض.
1971-1946	الربط القابل للتعديل في إطار بريتون وودز، التعويم (كندا)، أسعار صرف ثنائية متعددة.
2000-1971	تعويم حر، تعويم موجه، ربط قابل للتعديل، ربط متحرك، ربط بسلة عملات، المناطق أو النطاقات المستهدفة، أسعار الصرف الثابتة، اتحادات العملة، مجالس العملة.

المصدر: على توفيق الصادق وآخرون، "نظم وسياسات سعر الصرف"، صندوق النقد العربي، 2003، ص 43

جبروري محمد: تأثير أسعار الصرف على التضخم و النمو الاقتصادي (دراسة نظرية و قياسية باستخدام بيانات بابل)، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2013/2012 نقلا عن:
Eichengreen.B; (l'expansion du capital : une histoire du système monétaire international),Edition L'harmattan ; 1997, p 172

المبحث الثاني: أنواع ووظائف سعر الصرف.

كما تمثل سعر الصرف في عدة أنواع ووظائف التي يمكن من خلال هذا المبحث تبينها كالتالي.

المطلب الأول: أنواع سعر الصرف

هناك عدة أنواع لسعر الصرف حيث يتم تقسيمها إلى فئتين:

1-أسعار الصرف الثنائية: إن سعر الصرف يمثل العلاقة بين عملتين. العملة الوطنية وعملة بلد أجنبي ويمكن أن نقسمه إلى نوعين:

أ- **سعر الصرف الاسمي:** يتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا

للطلب والعرض

عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما¹، ويمكن أن يعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي بأنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية²، ويؤدي التعادل

بين عنصري العرض والطلب في أسواق الصرف الأجنبي إلى وضع أسعار صرف إسمية يتم على أساسها تبادل العملات.
ويمكن التعبير عن سعر الصرف الإسمي في حالتين:³
* حالة التأكد: أي عدد وحدات العملة الأجنبية مقابل وحدة من العملة الوطنية.
* حالة عدم التأكد: أي عدد وحدات العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية.
وعليه يمكن تقسيم سعر الصرف الإسمي إلى:⁴
* سعر صرف رسمي: أي سعر الصرف المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية.
* سعر صرف موازي: وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية أو الأسواق غير الرسمية. وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.

ب- **سعر الصرف الحقيقي**: يعرف سعر الصرف الحقيقي على أنه نسبة مستوى السعر العالمي للسلع المتاجر بها إلى الأسعار المحلية مقياساً بعملة مشتركة، أو هو عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يعد مؤشراً مناسباً يقيس لنا القدرة التنافسية الدولية،⁵ وتجدر الإشارة إلى أن الإرتفاع في سعر الصرف الحقيقي يقابله إنخفاض في القدرة التنافسية لإقتصاد ما مقارنة بالشريك التجاري المعني فلو أخذنا بلدين كالجزائر والولايات المتحدة الأمريكية يكون سعر الصرف كالتالي:

$$TCR = \frac{TCN/Pdz}{1\$/Pus} = \frac{TCN.Pus}{Pdz} \dots\dots\dots(1)$$

¹ محمد البشير بن عمر: دراسة أثر بعض التغيرات المالية والإقتصادية على أسعار الأسهم (حالة بورصة الأردن)، مذكرة الماجستير في علوم التسويق، غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر 2009، 2010 ص 04
² لعلومسي بوخاري: مرجع سبق ذكره، ص 103. 104
³ محمد البشير بن عمر: مرجع سبق ذكره ص 05
⁴ عبد المجيد قدي: مرجع سبق ذكره، ص 103- 104
⁵ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي: سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الإقتصادية (نظرية وتطبيقات)، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، الأردن 2011 ص 27

حيث:

TCR: سعر الصرف الحقيقي

TCN: سعر الصرف الإسمي

PUS: مؤشر الأسعار بأمريكا

PdZ: مؤشر الأسعار بالجزائر

تعطينا $1\$/Pus$ القدرة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا أما TCN/Pdz فتعطينا القدرة الشرائية للدولار في الجزائر، وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين القدرة الشرائية في أمريكا والقدرة الشرائية في الجزائر، وكلما إرتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للجزائر.¹

2- **أسعار الصرف الفعلية:** يعبر سعر الصرف الفعلي لعملة بلد ما عن المؤشر الذي يمكن صياغته بطرق عديدة، من خلال تشكيلة من أسعار صرف ثنائية وينقسم هو بدوره إلى:

أ- **سعر الصرف الفعلي الإسمي:** يعبر سعر الصرف الفعلي الإسمي على العلاقة الكلية الناشئة بين سعر الصرف الفعلي لعملة المحلية معبرا عنها بالقيمة المجمعة لسلة عملات أجنبية أخرى في فترة زمنية ما، وهو يدل على مدى تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات وكذا تفسير تغير القيمة الإسمية لسلة ثابتة من العملات نتيجة لتحركات سعر الصرف الإسمي،² ويمكن قياس بإتباع المراحل التالية:

- اختيار سلة العملات للشركاء التجاريين والتي تعطي فيها كل عملة معاملا ترجيحيا.

- حساب مؤشرات أسعار الصرف الثنائية الإسمية بالنسبة لسنة الأساس حيث يكون الإقتصاد الوطني في حالة توازن.

- استخدام مؤشر LASPEYRES * للأرقام القياسية

$$TCNE = \sum_p Z_p X_0^p (e_t^p / e_t^r) / \sum_p X_0^p (e_0^p / e_0^r) \times 100 \dots\dots\dots (02)$$

$$TCNE = \sum_p Z_p \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_0} \times 100 \dots\dots\dots (03)$$

$$TCNE = \sum_p Z_p Iner_{pr} \times 100 \dots\dots\dots (04)$$

¹ عبد المجيد قدي: مرجع سبق ذكره ص ص 104 - 105

² عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي: مرجع سبق ذكره ص 27

* يطلق الإقتصاديون على مؤشر الأسعار الذي يعتمد في حسابه على سلة ثابتة من السلع بمؤشر لاسبيرز الأسعار النسبية ويمكن التعبير عن هذا المعدل من خلال العلاقة التالية:

$(e^{pr})_0 (e^{pr})_t$: سعر صرف عملة البلد p بالعملة المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي:

$Iner_{pr}$: مؤشر سعر الصرف الثنائي الإسمي في سنة القياس مقارنة بنسبة الأساس.
 e_t^p و e_t^r : سعر صرف عملة البلد مقارنة بالدولار في سنة القياس t أو سنة الأساس 0.

X_0^p : قيمة الصادرات إلى الدولة P في سنة الأساس ومقومة بعملتها وهي تستخدم كوزن ثابت للدولة P في حساب مؤشر لاسبيرز.

Z_p : حصة الدولة P من إجمالي صادرات الدولة المعنية R مقومة لعملة هذه الأخيرة.

* يمكن لسعر الصرف الفعلي أن يختلف من حيث قيمته، بالنظر إلى إمكانية اختلاف عدة عوامل مثل سنة الأساس، قائمة عملات البلدان المتعامل معها والأوزان المعتمدة في تكوين السلة.

ب- **سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** سعر الصرف الفعلي الحقيقي هو سعر صرف فعلي إسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، معدلاً بالفرق المرجح للأسعار الأجنبية والمحلية، ويعتبر هذا المؤشر ذو دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، ولهذا لا بد من أن يخضع هذا المعدل الإسمي إلى تصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية. ويمكن التعبير عن هذا المعدل من خلال العلاقة التالية:

$$TCRE = \sum_P \frac{X_0^P (e^{pr})_t / X_0^P (e^{pr})_0}{(p_0^p / p_0^r) / (p_t^p / p_t^r)} \times 100 \dots \dots \dots (05)$$

$$= \sum_P Z_p \left\{ \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_0} \times \frac{(p_t^p / p_t^r)}{(p_0^p / p_0^r)} \right\} \times 100 \dots \dots \dots (06)$$

$$TCRE = \sum_P Z_p Irer_{pr} \times 100 \dots \dots \dots (07)$$

حيث:

P_t^p و P_0^p : مؤشر أسعار الدولة P في سنتي القياس والأساس على التوالي.
 P_0^r و P_t^r : مؤشر الأسعار المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي.
 $Irer_{pr}$: مؤشر سعر الصرف الثنائي الحقيقي، ويعكس سعر الصرف عملة الشريك التجاري
 بالعملة المحلية، مع الأخذ بعين الاعتبار تطور مؤشر أسعاره مقارنة بمؤشر الأسعار المحلية.

المطلب الثاني: وظائف سعر الصرف

لسعر الصرف عدة وظائف نذكر منها:

1- وظيفة قياسية:

حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية (سلعة معينة مع أسعار السوق العالمية).

2- وظيفة تطويرية:

يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات مناطق معينة إلى مناطق أخرى من خلال دورة تشجيع تلك الصادرات، كما يمكن أن تؤدي إلى الإستهناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو تعويضها بالإستيرادات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية وبالتالي يؤدي سعر الصرف إلى التركيب السلعي والجغرافي لتجارة الخارجية.

3- وظيفة توزيعية:

وذلك من خلال إرتباطه بالتجارة الخارجية بحيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم.¹

¹ محمد البشير بن عمر: مرجع سبق ذكره، ص 04

المبحث الثالث: أهداف ومحددات سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه.

يعد إستقرار سعر الصرف في الماضي فرصة ذهبية كان لابد من إستغلالها لتحقيق أهداف النمو الإقتصادي وجذب إستثمارات أجنبية من شأنها تحسين الوضع الإقتصادي في البلد لذلك إرتأينا من خلال هذا المبحث معرفة أهم أهداف ومحددات سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول: أهداف سياسة سعر الصرف

تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها:¹

أولاً: مقاومة التضخم: يساعد تحسن سعر الصرف إلى إنخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون لإنخفاض تكاليف الإستيراد أثر إيجابي على إنخفاض مستوى التضخم، وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسيته.

ثانياً: تخصيص الموارد: يؤدي سعر الصرف الحقيقي الذي يجعل الإقتصاد أكثر تنافسية، إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة للتصدير)، وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلاً للتصدير، وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم إستيرادها.

ويزيد إنتاج السلع التي كانت تستورد محلياً (إحلال واردات) والسلع التي يمكن تصديرها، كما ينعكس أثر تغيير سعر الصرف الحقيقي في إعداد تخصيص الموارد

في أسواق عوامل الإنتاج، إذ يؤدي إنخفاضها إلى زيادة استخدام عنصري العمل ورأس المال قطاع التصدير في الصناعات المنافسة للإستيراد.

ثالثاً: توزيع الدخل: يؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين الفئات أوبين القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية، زراعية....) نتيجة إنخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند إنخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن إنخفاض سعر الصرف الإسمي فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العامة في قطاع السلع الدولية فتقلص استثمارها.

رابعاً: تنمية الصناعة المحلية: يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية، فلقد قام البنك الفيدرالي الألماني عام 1948 م بتخفيض هام للعملة مما شجع الصادرات وفي مرحلة ثانية قام باعتماد سياسة العملة القوية، كما اعتمدت السلطات النقدية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات.

¹ الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية ط 06 الجزائر 2001 ص ص 48-49

المطلب الثاني: محددات سعر الصرف

عادة ما تتعرض العملة إلى تقلبات مستمرة تحدث تغيرات في المعاملات الاقتصادية للدولة نتيجة تأثير مجموعة من العوامل نذكر منها:

1- التغيرات في قيمة الصادرات والإستيرادات: عندما ترتفع قيمة الصادرات مقارنة بالواردات فإن قيمة العملة ستتجه للارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب على هذه العملة، مما يشجع عملية الإستيراد من الخارج وهذا ما يعمل على إعادة التوازن لسعر الصرف.¹

2- تغير معدلات التضخم: بإفترض ثبات العوامل الأخرى يؤدي التضخم المحلي إلى إنخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف فيما تؤدي حالة الركود إلى ارتفاع في قيمة العملة، فمثلاً عندما ترتفع قيمة

عملة بلد ما بنسبة 10% ويكون المستوى العام للأسعار في البلدان الأخرى مستقر، فالتضخم المحلي في هذا البلد سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية وبالتالي على العملات الأجنبية، وكنتيجة للأسعار المرتفعة في هذا البلد بسبب التضخم المحلي ستقل إستيراد الأجانب من سلع هذا البلد وبالتالي يقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف بسبب تزايد الطلب على هذه العملة، وهذا يعني أن لحالة التضخم أثر في تغير سعر الصرف العملات المختلفة.

3- التغير في معدلات الفائدة: إن الزيادة في معدلات الحقيقية في البلد تجذب رأس المال الأجنبي مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي. أما ارتفاع معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيحفز المستثمرين المحليين على الأمد القصير على إستبدال عملتهم بعملات تلك البلدان لجني المكاسب في سوق الأجانب،

إذن فإرتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية مما يؤثر على سعر الصرف.

4-التدخلات الحكومية: تحصل هذه التدخلات عندما يحاول البنك المركزي تعديل سعر الصرف العملة حينما لا يكون ملائماً مع سياسته المالية والإقتصادية.

5-العوامل السياسية والعسكرية: ترتبط هذه العوامل عادة بالأنباء والنشرات الإقتصادية والمالية أو عبر تصريحات المسؤولين فتؤثر على المتعاملين في أسواق العملات والأسهم الذين غالباً ما يتخذون قراراتهم المالية بناءً على هذه الأخبار.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

إن العوامل التي تؤثر على سعر صرف العملات كثيرة جداً، ولغرض دراستها سيتم تقسيمها إلى عوامل إقتصادية وعوامل غير إقتصادية.

¹ عرفان تقي الحسني: التمويل الدولي، دار مجدلاوي، ط 1، عمان، 1999، ص 158

أولاً: العوامل الإقتصادية المؤثرة على سعر الصرف

أ- كمية النقود:

إن الزيادة في كمية النقود مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، سرعة تداول النقود تؤدي إلى إرتفاع مستوى الأسعار وهذا ما أكدته "ملتون فردمان" إذ يرى أن حركة الأسعار تعكس بشكل أساسي التغيرات المهمة في كمية النقود، وبالتالي هذا يجعل سلع الدولة أقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى وينتج على ذلك إرتفاع في أسعار صرف العملات الأجنبية.¹

ب-ميزان المدفوعات:

يعد التوازن والإختلال الإقتصادي في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف كونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي، ففي حالة حدوث عجز في ميزان مدفوعات بلد ما فإن ذلك يؤدي إلى زيادة طلبه على العملات الأجنبية لسد ذلك العجز وبالمقابل إنخفاض طلب الأجانب على عملته المحلية وبالتالي إنخفاض قيمتها الخارجية، والعكس في حالة حصول فائض في ميزان المدفوعات.

ج-أسعار الفائدة:

إن حركة رؤوس الأموال والأرصدة المعدة للإقراض الدولي، حساسة تماماً لتغيرات أسعار الفائدة فغن إرتفاع سعر الفائدة لعملة ما سوف يؤدي إلى زيادة الطلب عليها وبالتالي سيرتفع سعر صرفها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ويحدث العكس في حالة الإنخفاض.²

د-الموازنة العامة:

تلعب الموازنة العامة للدولة دوراً كبيراً في الأثير على سعر الصرف، فإذا ما اتبعت الدولة سياسة إنكماشية من خلال تقليص حجم الإنفاق الحكومي الذي يؤدي إلى الحد من حجم الطلب وإنخفاض في مستوى النشاط الإقتصادي مما يؤدي إلى رفع أسعار الصرف المحلية.³

هـ-معدلات التضخم:

يعتبر معدل التضخم أهم العوامل التي تؤثر على سعر الصرف واتجاهات تغيره، فارتفاع معدلاته في الداخل يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي تدهور سعر صرفها مما يدل على أهمية المستوى العام في تأثير على سعر الصرف.⁴

¹ مروان عطوان: أسعار صرف العملات (أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية)، دار الهدى، الجزائر، بدون سنة نشر، ص 80
² موسى سعيد مطر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 43
³ محمد البشير بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص 13
⁴ مروان عطوان، مرجع سبق ذكره، ص 80

ثانياً: العوامل غير الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف

هناك عوامل أخرى غير اقتصادية تؤثر في أسعار الصرف يمكن إجمالها بالآتي:
أ- الإضرابات والحرب:

تعد الإضرابات السياسية وحالات الحروب الداخلية والخارجية من العوامل المؤثرة على سعر الصرف، وذلك بتأثيرها على أوضاع التجارة وإقتصاد البلد بصورة عامة، وتؤثر جميع قطاعات الإقتصادية للبلد وهذا ما يؤدي إلى فقدان الثقة بعملة البلد المعني.

ب- خبرة المتعاملين وأوضاعهم:

يقوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية في ضوء مهاراتهم وخبراتهم وقوتهم التفاوضية في التأثير على أسعار الصرف بفضل أساليبهم المستخدمة في تنفيذ عملياتهم المختلفة بإستعمالهم الوسائل الفعالة والتي تؤثر بشكل مباشر.

ج- الإشاعات والأخبار:

تعد من المؤثرات السريعة على سعر الصرف، سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة، ولكن التأثير يحدث خلال وقت قصير ولا تلبث السوق أن تستعيد إستقرارها، وتكون الإستجابة لهذه المتغيرات معتمدة على قوة تجاوب السوق معها فقد يكون في بعض الأحيان حساسا وقويا وفي أخرى أقل من ذلك لإختلاف إستجابات المتعاملين.¹

د- التغيرات في قيمة الصادرات والإستيراد:

فحين ما ترتفع قيمة الصادرات بالنسبة إلى الإيرادات تنتج قيمة العملة للارتفاع نتيجة لزيادة طلب الأجانب عليها، وذلك سيؤدي إلى تشجيع الإستيراد من الخارج مما يؤدي إلى عودة التوازن إلى سعر الصرف.²

¹ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص 83.81

² محمد البشير بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص 14

خلاصة:

إن مسألة إختيار نظام سعر الصرف تعتبر مسألة معقدة وتخضع للظروف الاقتصادية بحيث تخلق إتساقا بين سياسة سعر الصرف مع السياسات الاقتصادية، ونجد أن الدول تتباين فيما بينها في إختيار نظام سعر الصرف والذي يتحدد ضمن ثلاثة أنماط رئيسية يشمل كل نمط عدد من الصيغ وهي أنظمة أسعار الصرف الثابتة، الوسيطة وأنظمة أسعار الصرف المرنة.

حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى سعر الصرف على أنه أداة تربط بأسعار السلع في الإقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمي وأهم إشكال سعر الصرف الإسمي، الحقيقي، الفعلي الإسمي، الحقيقي الفعلي، ولأهمية البالغة إستخلصنا أن هذا المتغير ألا وهو سعر الصرف يعتبر حلقة الوصل في العلاقات الاقتصادية الدولية، وأحد العناصر الأساسية في توجيه أية دولة لمعاملاتها الخارجية في إتجاه معالجة إختلال مدفوعاتها الخارجية، كما أن سعر الصرف يعد بمثابة المرآة التي تعكس الوضع الإقتصادي لأية دولة خارجيا أو داخليا، وقوة إستقرار هذا السعر تعد إنعكاسا لمدى سلامة الأسس الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية المتبعة وقدرتها على الإستجابة للصدمات الخارجية التي يتعرض لها الإقتصاد الجزائري.

A decorative border with intricate floral and scrollwork patterns, featuring heart shapes and symmetrical designs, framing the central text.

الفصل الثاني

مفاهيم عامة حول

التضخم.

تمهيد

خلال الفترة ما بين نهاية الحرب العالمية الثانية وأوائل السبعينات، جعل نظام بريتون وودز لأسعار الصرف المربوطة السيطرة على التضخم بمثابة أداة للتثبيت من أجل تحقيق إستقرار الأسعار في بلدان العالم، حيث لا يمكن لمعدلات التضخم في البلدان الأخرى أن تتحرف بعيدا عن معدلات الولايات المتحدة إلا في الحدود التي يمكن لهذه البلدان تحقيق درجة من الإستقلال النقدي من خلال الضوابط على رأس المال.

وبعد إنهيار هذا النظام إستطاعت بعض البلدان بما فيها معظم البلدان النامية ربط أسعار صرفها وإعتمدت على ذلك للسيطرة على التضخم، حيث قامت بربط أسعار صرفها بعملة بلد يكون فيه معدل التضخم منخفضا. والعيب الرئيسي في هذا النهج هو أنه يحد من قدرة البنك المركزي على التجاوب مع الصدمات، كما أن شروط المحافظة على ثبات أسعار الصرف قد صارت أكثر صعوبة مع حركة النقود المتزايدة وغير المستقرة عبر الحدود طوال السنوات الماضية، كما دلت على ذلك أزمات العملة خلال التسعينات.

وأمام درجة تعقيد العلاقة التي تربط سعر الصرف بالتضخم وصعوبة الحكم على كفاءته في التأثير على تخفيض التضخم، تظهر أهمية دراسة ومقارنة المردودية الإقتصادية لمختلف الأنظمة فيما يتعلق بالتضخم.

بناء على ما سبق فإنه من الواجب التطرق إلى دراسة تأثير سعر الصرف على التضخم حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالتالي:

المبحث الأول: تعريف التضخم وأنواعه.

المبحث الثاني: أسباب التضخم وطرق قياسه.

المبحث الثالث: النتائج الإقتصادية والإجتماعية للتضخم وسياسة إستهدافه.

المبحث الأول: تعريف التضخم وأنواعه.

ظاهرة التضخم تعد من أكثر الظواهر المعروفة إقتصادياً لدى دول العالم.

المطلب الأول: تعريف التضخم

تعد ظاهرة التضخم من أكثر الظواهر المعروفة إقتصادياً. لكن مع هذا تعددت التعاريف حول التضخم وإختلف الإقتصاديون في إعطاء تعريف موحد له لكن التعريف الذي يتعارف عليه الجميع هو "الإرتفاع العام والمستمر للأسعار" يعتبر التضخم الإرتفاع المتواصل والمستمر للأسعار الذي تسببه قوة تضخمية تختلف النظريات في تفسيرها. غير أن هذا لا يعني بالضرورة أن كل إرتفاع تضخمي، فمثلاً يكون سبب الإرتفاع في الأسعار والإخفاض المفاجئ في العرض الكلي للإنتاج مثل تعرض الإنتاج الزراعي في بلد يعتمد على الزراعة لظروف قحط في عدة مواسم متتالية، فالإرتفاع المتواصل هنا لا يعتبر تضخيمياً لأنه ناتج عن إتجاه جهاز الأسعار لتحقيق التوازن المتناقص للإنتاج والطلب عليه.¹ وعلى هذا الأساس لا يعتبر التضخم تلك الحالة التي ترتفع فيها الأسعار بشكل متقطع وغير مستمر، أو عندما يكون الإرتفاع في الأسعار غير محسوس. وعليه يمكن تقديم عرض مختصر لأهم محاولات التعريف بالتضخم.² وإستخدام مصطلح التضخم برز كمفهوم نظري يرتبط بالمظاهر الإقتصادية التي عانت منها إقتصاديا العالم، ومن أهم هذ المظاهر التغير في المستوى العام للأسعار، وقد يشمل مفهوم التضخم معاني وأنواعاً منه.³

✓ **التضخم في الأسعار:** هو عندما ترتفع الأسعار إرتفاع غير عادي وغير مألوف.

✓ **التضخم في الدخل:** هو عندما ترتفع الدخول النقدية للأفراد إرتفاعاً غير عادي وغير مألوف

ومنها التضخم في الأجور والأرباح.

✓ **التضخم في العملة:** ويشمل كل زيادة كبيرة ومستمرة في النقود المتداولة في الأسواق.

✓ **التضخم في التكاليف:** ويشمل الإرتفاع الحاصل لأثمان عوامل الإنتاج السائد في أسواق السلع والخدمات.

كما يعرف التضخم على أنه الإرتفاع المتزايد في أسعار السلع الإستهلاكية. ويعد هذا التعريف من أبسط أنواع التعريفات للتضخم. حيث توجد تعريفات أخرى ولكن هذا التعريف يعد أكثر وضوحاً من وجهة نظر المستهلك، وقد يصاحب التضخم التشغيل الكامل مقابل انخفاض البطالة حيث ترتفع الأسعار كلما زادت نسبة تشغيل العاطلين عن العمل.⁴

¹ محمود يونس: عبد المنعم مبارك "النقود وأعمال البنوك" الدار الجامعية الإسكندرية مصر 2002-2003، ص 382-383

² بلعزوز بن علي: "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004، ص 141

³ غازي حسين عناية: "التضخم المالي" مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2000، ص 10-11

⁴ الأمين وباشا الوهاب، زكريا عبد المجيد: "مبادئ الإقتصاد الكلي - الجزء الثاني" - دار المعرفة، الكويت 1984، ص 192

وقد يشمل مفهوم التضخم معاني وأنواعاً أخرى للظواهر التضخمية ولكن ليس بمعنى هذا أن الصلة والروابط بين هذه المعاني قوية لدرجة إعتبارها أنها معنى لكلمة التضخم. وإذا كان المعنى الشائع لمفهوم التضخم بين كثير من علماء الاقتصاد والمالية وهو التضخم في الأسعار فإن هذا لا يعني أنه التعريف الخاص والمحدد لكلمة التضخم.

فهناك ضوابط وأسس للتعريف بالتضخم، ويمكن تأصيل هذه الضوابط والأسس وإرجاعها إلى معيارين وطبقاً لهذين المعيارين فإن التعاريف الخاصة بالتضخم يمكن تصنيفها ضمن هذين المعيارين وهما:¹

- الأسباب المنشئة للتضخم.

- الخصائص المتعلقة بالتضخم.

1- التعريف المبني على الأسباب المنشئة للتضخم: إن جمع التعاريف الخاصة بالتضخم كانت تدرج تحت هذا المعيار طيلة فترة زمنية طويلة خاصة في القرن 19 وأوائل القرن 20 ومنها التعاريف المبنية على النظرية الكمية للنقد، على أن التعاريف التي تدرج تحت هذا المعيار لا تقتصر على تعريف واحد وإنما هناك تعريف أخرى هي:

التعريف المبني على نظرية العرض والطلب وكذلك التعريف المبني على نظرية الدخل والإنفاق.

أ- **التعريف المبني على النظرية الكمية:** كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة

في المستوى العام للأسعار فالنظرية الاقتصادية التي سادت المجتمعات الرأسمالية أثناء فترة الكساد الكبير لم تبين عدم ظهور التضخم، وعدم إرتفاع الأسعار مع أنه ألقى في الأسواق كميات كبيرة من النقود المتداولة ومن ثم يمكن طرح السؤال التالي متى يعتبر الفائض النقدي تضخمي. وكذلك فإنه لا يمكن وصف الأسواق أثناء فترة الكساد بأنها تعاني من حالات التضخم نتيجة تمويل الحكومات لمشروعاتها الإستثمارية، وإعادة بناء إقتصادياتها مما إقتضى إغراق هذه الأسواق بالنقد، فالظواهر التضخمية لم تسيطر على تلك الأسواق ولم تنفشي في تلك المجتمعات التي أغرقت أسواقها بالفوائض النقدية، مما يقتضي التساؤل حول صلاحية هذا المعيار في تحليل التضخم ومن ثم إعتباره أساساً لتعريف التضخم وتحديد، ولكن ليس يعني أن هذا المعيار لا يلعب دوراً في تعريف التضخم وتحليله.²

ب- **التعريف المبني على نظرية الدخل:** "فالتضخم هو الزيادة في معدل الإنفاق والدخل"

فازدياد الإنفاق النقدي ومن ثم الدخل النقدي بسبب إرتفاع الأسعار وتضخمها، على فرض بقاء كمية السلع الموجودة في حالة ثبات على حين أن إنخفاض الإنفاق النقدي يترتب عليه إنخفاض الأسعار. حيث إفتراض "فيزر" لصلاحية هذه النظرية كأساس يعرف بموجبه التضخم أن تكون الزيادة في الإنفاق عامة وشاملة وبنسبة تفوق الزيادة في الإنتاج.

¹ غازي حسين عنابة: "التضخم المالي" نفس المرجع السابق، ص ص 13-14

² غازي حسين عناية: "التضخم المالي" نفس المرجع السابق، ص ص 13-14

لقد إعترض على هذه النظرية حيث أنه لا يمكن وصف الرواج وإزدياد الدخل النقدي في حالة الإنتقال من الكساد إلى الرخاء بأنه حالات تضخمية وكذلك مما يرد على هذه النظرية كأساس لتفسير معنى التضخم أنها تفترض إرتفاع الأسعار العامة كلها في المجتمع نتيجة إرتفاع الدخل النقدي القومي ولكن قد يحدث أن ترتفع أسعار بعض السلع دون الأخرى فكيف نفسر هذا الإرتفاع؟

ج- التعريف المبني على نظرية العرض والطلب: "التضخم هو زيادة الطلب على العرض زيادة تؤدي إلى إرتفاع الأسعار"¹، ولقد إشتراط البعض من هؤلاء الإقتصاديين شروطا يجب توافرها لإمكانية تطبيق هذا التحليل على كلمة التضخم. ومن هؤلاء الإقتصاديين -أباليرنر- حيث إشتراط شروطا يجب توافرها لإمكانية تطبيق هذا التحليل على كلمة التضخم هو أن يكون إرتفاع الأسعار فجائيا وغير متوقع حتى يكون تضخميا، وكذلك يرى -بيرو- بأن التضخم هو إزدياد في النقد الجاهز دون الزيادة في السلع والمنتجات، ويرى -فمن- أن التضخم هو إزدياد وسائل الدفع المستعملة بصورة غير عادية بالنسبة لكمية البضائع والخدمات المعروضة على المشتريين خلال مدة معينة. على أن هذه النظرية لا تسلم من الإنتقادات الموجهة لها. فمثلا يعوزها التحديد والوضوح في تفسيراتها لنشوء الظواهر التضخمية وتحليلها للمقصود من كلمة التضخم، فما المقصود بإرتفاع الأسعار هل هو المستوى العام للأسعار في أسواق السلع وأسواق العوامل أو كلا السوقين؟ كذلك في السوق الواحد قد ترتفع أسعار بعض السلع دون أن ترتفع أسعار بقية السلع فهل تحكم بوجود فائض تضخمي في الطلب أو الأسعار، قد يكون هناك فوائض في الطلب فعلا أو فوائض في العرض 'إيجابية أو سلبية' ولكن لا يترتب عليها أي تغيير في مستويات الأسعار أو تغيير طفيف لا يعتد به مما يحق التساؤل في الحكم بوجود ضواغط تضخمية أم لا، كعدم ظهور الضواغط التضخمية نتيجة الإجراءات الحكومية. كفرض التسعير الجبري مثلا والتقنين. وذلك مما يفسح المجال للقول بوجود أوضورة وجود ضوابط وعوامل أخرى تساهم مع هذه النظرية في تحليلها لمفهوم التضخم. وبالنظر إلى التعاريف السابقة فإن جميع النظريات التي تم سردها كأساس لهذه التعاريف إنما يمكن تصنيفها ضمن الأسباب المنشئة للظواهر التضخمية والتي يشملها المعيار الأول في التعريف بالتضخم.

2- التعريف المبني على خصائص التضخم: يبني أصحاب هذا المعيار تعريفهم للتضخم وتحليل وبيان المعنى المراد منه بناء على الخصائص والآثار الناتجة عنه وأهمها إرتفاع الأسعار. أبرز أصحاب هذا المعيار وهم: (مارشال، روبنس، فلامان، كلوزو) وغيرهم، وتنصب تعريفاتهم للتضخم على أهم الآثار الناجمة عن التضخم وهي الأسعار. وتعريفاتهم هي:²

تعريف مارشال: التضخم هو إرتفاع الأسعار.

¹ غازي حسين عناية: "التضخم المالي" نفس المرجع السابق، ص 18

² نفس المرجع، ص ص 22-23

تعريف روبنس: التضخم هو إرتفاع غير منظم للأسعار.

تعريف فلامان: التضخم حركة الإرتفاع العام للأسعار.

تعريف كلوزو: التضخم هو الحركات العامة لإرتفاع الأسعار الناشئة عن العنصر النقدي كعامل محرك دافع.

إن الإعتقاد على هذا المعيار في تحليل وتبيان المقصود بالتضخم إنما يرتبط إلى حد ما بتحليل وبحث النظرية الديناميكية لتغيرات الأثمان، ولكن يرد على هذه النظرية ما يرد على غيرها من النظريات السابقة في تحليلها للتضخم. فالنسبة لإرتفاع الأسعار ومتى يمكن إعتباره مستمرا أو مؤقتا وذلك ما يقود إلى البحث في المدة الزمنية لسريان هذا الإرتفاع ومعيار ذلك، وكذلك نسبة معدل الإرتفاع ومتى يمكن إعتبار المعدل الذي يصل إليه الأسعار في إرتفاعها بأنه تضخمي؟

وإزاء الإنتقادات التي توجه لكل من هذه المعايير والأسس في وضع تعريف لكلمة التضخم، فالتعريف الأفضل هو الذي يجمع بين هذه المعايير وهو كالتالي:

" التضخم هو كل زيادة في التداول النقدي يترتب عليه زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والمنتجات في فترة زمنية معينة تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار".

فيعبر هذا التعريف عن الفجوة ما بين الزيادة في كمية النقد المتداول وبين كمية المنتجات والسلع الموجود في الأسواق ومن ثم فإن التضخم هو نتيجة هذه الفجوة وإرتفاع الأسعار هو المؤشر لها.

المطلب الثاني: أنواع التضخم

للتضخم أنواع عدة مرتبطة بكثير من العوامل الإقتصادية والمتغيرات الموجودة على مستوى سوق السلع والخدمات وسوق عوامل الإنتاج، لكن بالرغم من تعدد أنواع التضخم إلا أنها تشترك في نقطة واحدة وهي أن كل أنواع التضخم تؤدي إلى إضعاف القدرة الشرائية. وتحديد أنواع التضخم راجع إلى عدة معايير منها مدى تدخل الدولة في تحديد الأسعار، القطاع الذي يمس التضخم كذا مدة التضخم بالإضافة إلى معايير مختلفة أخرى وعلى هذا الأساس فإننا نفرق بين أنواع التضخم:

***التضخم المرتبط برقابة الدولة على الأثمان:** تتحدد بعض أنواع الإتجاهات التضخمية بمدى تحكم الدولة في جهاز الأثمان ومراقبتها لتحركات المستوى العام للأسعار والتأثير فيها حيث ينطوي تحت ظل هذا للمعيار ثلاثة أنواع من الإتجاهات التضخمية.¹

أ- التضخم الطليق (المكشوف): ويكون نتيجة للتغيير في الطلب نسبة أكبر من التغيير في العرض من السلع والخدمات، وينجم عنه إستمرار الأسعار في الإرتفاع دون أن تتدخل الدولة في فرض قيود على الأسعار أو تحديدها.

¹ غازي حسين عناية: "التضخم المالي" نفس المرجع السابق، ص 57-59

ب- التضخم المقيد (المكبوت): وهو شكل من أشكال التضخم الذي لا يظهر فيه إرتفاع محسوس بالأسعار بفعل سياسة الدولة في فرض الرقابة على الأسعار وكذا القيود المباشرة التي تتحكم من خلالها بالتسعير، وتلجأ الدولة إلى مثل هذه الأساليب في حالة عجز عرض السلع والخدمات أما حجم الطلب الكبير الذي يتولد عنه فائض الطلب.¹

ج- التضخم الكامن (الخفي): يتمثل هذا النوع من التضخم بإرتفاع ملحوظ في الدخول النقدية دون أن تجد لها منفذا للإنفاق، بفضل تدخل الدولة حيث حالت

إجراءاتها المختلفة دون إنفاق هذه الدخول المتزايدة فيبقى التضخم كامناً وخفياً لا يسمح له بالظهور وفي شكل إنكماش في الإنفاق على السلع الاستهلاكية والاستثمارية. وغالباً ما تتدخل العوامل والظروف الاقتصادية لإجبار الدولة على الحد من ظهور الظواهر التضخمية بالحد من الإنفاق في الحروب مثلاً.

***التضخم المرتبط بالقطاعات الاقتصادية:** تتنوع الإتجاهات التضخمية بتنوع القطاعات الاقتصادية الموجودة، فالتضخم الذي يتفشى في سوق السلع يختلف عن التضخم الذي يتفشى في سوق عوامل الإنتاج، كذلك التضخم الذي يتفشى في قطاع الصناعات الاستهلاكية يختلف عنه في القطاعات الاستثمارية، ويحلل الاقتصادي - كينز - أنواع التضخم المتفشية في أسواق السلع إلى:²

أ- التضخم السلعي: وهو التضخم الذي يحصل في قطاع الصناعات الاستهلاكية حيث يعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الإدخار.

ب- التضخم الرأسمالي: وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمارات ويعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها. وأما بالنسبة للإتجاهات التضخمية المتفشية في أسواق عوامل الإنتاج وأثارها على الدخول النقدية للأفراد فإن - كينز - يفرق بين نوعين آخرين من التضخم هما التضخم الربحي والتضخم الدخلي.

***التضخم بحدّة التضخم:** يمكن تقسيم التضخم من حيث حدته ودرجة قوته إلى:

أ- التضخم الجامح: يعرف أيضاً بالدورة الخبيثة للتضخم، وميزته الأساسية أنه ينشأ نتيجة التوسع الغير طبيعي في كمية النقود وزيادة عرضها، كما أنه ينشأ نتيجة النقص الطبيعي والحاد في عرض السلع والخدمات والنفقات التي يعقبها إرتفاع في الأسعار.

ولا تتم معالجة هذا النوع من التضخم إلا بإصلاحات نقدية جذرية، فالسلطات النقدية تجد نفسها مضطرة للتوسع في الإصدار النقدي مما يزيد تقاسم الشكل. كما أنها غير قادرة على إيقاف هذا التضخم بسبب عدم القدرة على تلبية الحاجات من قصور عرض السلع.

¹ عقيل جاسم: "النقود والمصاريف" الطبعة الثانية، 1999 ص 191

² غازي حسين عناية: نفس المرجع السابق، ص 60

ب- التضخم الزاحف: يسمى أيضاً بالتضخم المعتدل، وهو أقل خطورة وشدة من التضخم الجامح وفيه ترتفع الأسعار بصورة بطيئة وبمعدلات لا يفوق ثلاثة بالمائة سنوياً وهي معدلات أقل من معدلات الإرتفاع الأسعار في التضخم الجامح، وهكذا فهو يتطلب فترة زمنية طويلة حتى يظهر، ومن ثم معالجته من طرف الدولة تكون أقل صعوبة.¹

***التضخم المرتبط بالمصدر:** والمقصود به إن كان التضخم ناتجاً عن عوامل داخلية أو أنه مرتبط بالعلاقات الاقتصادية الدولية أي أنه مستورد.

أ- **التضخم المحلي:** وهو مرتبط بالعوامل الداخلية، إذ أن الإخلال في الهيكل الإقتصادي وكذلك إختلال الأداء فيه قد تتبعها تغيرات على مستوى الأسعار بالارتفاع مما يبرز تلك الظاهرة.

ب- **التضخم المستورد:** يكون ناتجا عن العلاقات الإقتصادية المتبادلة بين مختلف أقطار العالم، وبالأخص بين الدول الصناعية والدول النامية بينما هذه الأخيرة تسعى إلى تحقيق التطور الإقتصادي والتنمية الإجتماعية ما يجعلها بحاجة إلى إسناد التكنولوجيا المتطورة والكثير من السلع، وهذا الارتباط للدول النامية هو الذي يجلب التضخم الموجود في الدول المرتبطة معها. وهناك أنواع أخرى للتضخم منها:

1/ **تضخم الطلب:** يكون السبب الرئيسي وراء تضخم الطلب هو إختلال التوازن في السوق، أي أن يكون العرض الكلي غير قادر على إستيفاء الطلب الكلي مما يؤدي إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار في الإقتصاد، ومن ثم إرتفاع تكلفة الإنتاج ولن يؤدي إرتفاع الأسعار الناتج عن إرتفاع الطلب إلى إنخفاض الطلب، بل سيؤدي إلى زيادة حجم الطلب.

2/ **تضخم التكاليف:** المقصود بالتكاليف هنا تكلفة الإنتاج أو بالتحديد تكلفة عنصر العمل (أجور ورواتب العمال) مقاسا على الأجور العامة، إذ تؤدي مطالب العمال بزيادة أجورهم ورواتبهم إلى إرتفاع تكلفة الإنتاج، ومن ثم إرتفاع تكلفة الإنتاج والتي تعكس إرتفاعا مستمرا في أسعار السلع والخدمات المنتجة.

3/ **التضخم المشترك:** ينتج هذا النوع من التضخم بسبب إرتفاع حجم النقود المتداولة (إرتفاع السيولة) لدى الأفراد مع بقاء حجم السلع والخدمات المنتجة ثابتا مما يؤدي إلى إرتفاع الطلب الكلي مع بقاء العرض الكلي ثابتا.²

¹ غازي حسين عناية: نفس المرجع السابق، ص 62

² سلام سميسم: "التوازن الإقتصادي" دار مجلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2010-2011 ص ص 214-215

المبحث الثاني: أسباب التضخم وطرق قياسه.

يعتبر التضخم من أهم الإختلالات التي يعاني منها بلدان العالم كله خاصة في الوقت الراهن بالرغم من التركيز والإهتمام به من قبل الإقتصاديين لإعتباره ظاهرة تؤثر عكسيا على إقتصاديات الدول.

المطلب الأول: أسباب التضخم

أ- **التضخم بإرتفاع الطلب الكلي:** من البديهي أن التضخم يتولد عند إختلال بين الطلب

والعرض، وبسبب زيادة الطلب النقدي على العرض النقدي فإنه ينشأ زيادة في الدخول النقدية للأفراد دون أن يقابل هذه الزيادة في الدخول زيادة في الإنتاج من الأفراد الذين تحصلوا على هذه الأرصدة النقدية، مما ينتج عنه إرتفاع في المستوى

العام للأسعار لقلة المعروض من النقود. ولبحث عن جذور هذه الظاهرة لابد من التعرض إلى الأسباب الحقيقية المؤدية إلى زيادة الطلب الكلي والعوامل الدافعة إلى هذا الإرتفاع ونذكر منها:¹

- (1) زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري.
 - (2) التوسع في فتح الإعتماد من قبل المصارف.
 - (3) قصور البنوك في تحقيق رغبات الأفراد في الإدخار.
 - (4) تمويل العمليات الحربية.
 - (5) العجز في الميزانية.
 - (6) إرتفاع معدلات الأجور.
- ب- **التضخم بزيادة التكاليف:** في هذا النوع من التضخم يكون إرتفاع الأسعار راجع إلى

زيادة نفقات عناصر الإنتاج مع ثبات مستوى الطلب. وعنصر الإنتاج الذي يكون ممثلاً لتكلفة متزايدة هو عنصر العمل حسب آراء الإقتصاديين الرأسماليين. والزيادة في نفقات العمال تترجم غالب الأحيان إلى زيادة في معدلات الأجور وهذا بسبب مطالبة العمال بزيادة الأجور بالإضافة إلى إرتفاع معدلات الأجور فإن التضخم بالتكاليف يرتبط بعوامل أخرى مسببة منها:

1. التضخم بسبب إرتفاع أسعار السلع والمواد الأولية المستوردة التي تؤدي إلى إرتفاع التكاليف
- الإنتاج لسلع معينة وبالتالي إرتفاع أسعارها.
2. زيادة حجم الأرباح التي يحصل عليها رجال العمال من خلال توسيع الفجوة بين سعر البيع

للوحدات المنتجة وتكاليف الإنتاج.² كما يعرف بأنه ينشأ بسبب إرتفاع التكاليف التشغيلية في الشركات الصناعية أو الشركات غير الصناعية، كمساهمة إدارات الشركات في رفع رواتب وأجور منتسبيها من العاملين ولا سيما الذين

¹ غازي حسين عناية: "التضخم المالي" نفس المرجع السابق ص ص 94-108

² نفس المرجع ص 115

يعملون في المواقع الإنتاجية والذي يأتي بسبب مطالبة العاملين برفع الأجور.¹

ج- **التضخم بانخفاض العرض الكلي:** ينتج هذا النوع من التضخم بسبب إختلال التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي، فالإنخفاض في العرض السلعي مقارنة بالطلب الكلي السائد عند مستوى التشغيل التام يعود إلى سياسة الإنفاق العمومي وفائض النقد المتداول لتحقيق البرامج.

والأهداف الإقتصادية والإجتماعية التي خططتها الحكومة كما يعود هذا الإختلال إلى النقص في الثروة الإنتاجية التي يمكن للجهاز الإنتاجي توفيرها عند مستوى التشغيل التام ويرجع هذا لنقص إلى عدم كفاية الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته، وقد يرجع ضعف الجهاز الإنتاجي إلى عدة أسباب نذكر منها:

- (1) تحقيق مرحلة الاستخدام الكامل.

(2) عدم كفاية الجهاز الإنتاجي.

(3) النقص في العناصر الإنتاجية.

(4) النقص في رأس المال العيني.

نشير إلى أن هناك عدة عوامل أساسية أخرى تؤثر على العرض منها عجز المشاريع على التوسع لأسباب تقنية، أو بسبب حدوث طوارئ من شأنها تعطيل العملية الإنتاجية كالحرب، والإنخفاض في إحتياطي العملة الأجنبية إذا كانت تابعة من حيث المواد الأولية للخارج.

د- التضخم الهيكلي: يتمثل في مجموعة من العلاقات والنسب الثابتة الممتدة من خلال الزمان والمكان والكميات والتيارات الاقتصادية المرتبطة بالعملية الإنتاجية، وتوزيع للموارد المالية والمادية داخل المجتمع. والضغوط التضخمية تنعكس أثارها على الطلب، النفقة، الإنتاج، وتتبعكس على سلوك العناصر البنائية أو هيكلية للإقتصاد مثل السكان أو شكل المشروعات أو هيكل الأسواق وإما في جمود العلاقات بين تلك العناصر ومن مظاهر التضخم الهيكلي في الإقتصاد الرأسمالي ما يلي:²

(1) شكل المشروعات المكونة للوحدات الاقتصادية الإنتاجية الصناعية في الإقتصاد الرأسمالي.

(2) التناقض بين القطاعات الاقتصادية.

(3) طريقة توزيع الدخل في البناء الاقتصادي.

(4) تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

(5) الهيكل السكاني.

¹ حاكم محسن محمد: "أثر التضخم ومعدلات الفائدة في أسعار الصرف" مجلة أهل البيت، العدد الأول ص 171
² مصطفى رشدي شبيحة: "الإقتصاد النقدي والمصرفي" الطبعة الخامسة، الدار الجامعية، بيروت 1985 ص 597

المطلب الثاني: طرق قياس التضخم

من الضروري التطرق إلى كيفية قياس التغير في الأسعار مع إيضاح مؤشرات أو طرق قياس الضغوط التضخمية:

1- الأرقام القياسية للأسعار: تعرف الأرقام القياسية للأسعار على أنها عبارة عن متوسطات

مقارنة نسبية وزمنية للأسعار وتعد لمختلف أنواع السلع أو لمجموعها معبرة عنها بوحدة نقدية لقياس القوة الشرائية للأفراد والمشروعات والقطاعات المختلفة ويستخدم الاختصاصيون عدة صيغ للأرقام القياسية أهمها:¹

صيغة لاسبير:

$$ILP = \left[\frac{\sum q_{i1} p_{i0}}{\sum q_{i0} p_{i1}} \right] \times 100$$

صيغة باش:

$$IPp = \left[\frac{\sum q_{i1} p_{i1}}{\sum q_{i1} p_{i0}} \right] \times 100$$

صيغة فيشر:

$$IFP = \sqrt{\frac{\sum q_{i1}p_{i0}}{\sum q_{i1}p_{i1}} \cdot \frac{\sum q_{i1}p_{i0}}{\sum q_{i1}p_{i0}}} \times 100$$

حيث:

- q_{i0} : كمية السلعة في سنة الأساس.
 q_{i1} : تمثل كمية السلعة في سنة المقارنة.
 p_{i0} : تمثل سعر السلعة في سنة الأساس.
 p_{i1} : تمثل سعر السلعة في سنة المقارنة.

نلاحظ أنه لا يوجد هناك قياس بعينه يمكن استخدامه كمقياس للتضخم بصورة وحيدة. ولهذا السبب فإن الوصول إلى فهم أفضل للتطورات في مستوى الأسعار قد يتطلب أيضا دراسة دقيقة للمكونات المختلفة لهذه الأرقام القياسية، مثل الرقم القياسي لسعر السلع الغذائية أو الرقم القياسي لأسعار السلع الصناعية، أو الرقم القياسي للخدمات الطبية، فالرقم القياسي للأسعار هو مؤشر جيد لإتجاهات مستويات الأسعار.

2- قياس الفجوات التضخمية: إن التضخم بالطلب في الفكر الكينزي

هو عبارة عن عدم

التوازن بين العرض والطلب، عندما يكون فائض الطلب على السلع يفوق المقدرة الحالية للطاقة الإنتاجية

¹ صقر أحمد صقر: "النظرية الاقتصادية الكلية" دار غريب للطباعة، القاهرة 1997 ص 427

ويطلق على هذا الفائض الفجوة التضخمية. إن تباين النظريات المفسرة لظهور الفجوة التضخمية جعل هناك معايير مختلفة تقترح لحسابها بالإعتماد على المعالم الأساسية لكل مدرسة أو معيار فكري في تحديد الفجوة التضخمية.¹

1.2- معيار فائض الطلب: حسب النظرية الكينزية في الطلب الفعال إذ لم يصاحب الزيادة في حجم الطلب الفعال زيادة مماثلة في حجم الإنتاج. ويظهر لنا فائض الطلب الذي يتسبب في إرتفاع المستوى العام للأسعار ويعطى بالعلاقة:²

$$D_X = (C_P + C_G + I) Y_T$$

حيث:

C_P : الإستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

D_X : إجمالي فائض الطلب.

C_G : الإستهلاك الإجمالي بالأسعار الجارية.

Y_T : إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

2.2- معيار الإستقرار النقدي: يستند هذا المعيار على أسس النظرية النيوكلاسيكية التي تأخذ بعين الاعتبار إمكانية تغير كل من الدخل والناتج الوطني بالإضافة إلى تغير الطلب على النقود ولسرعة دورانها وذلك كما يلي:

$$\text{مع } B=0 \quad = \frac{\Delta M}{M} \quad \implies \frac{\Delta y}{y} - \frac{\Delta M}{M} = B \frac{\Delta y}{y}$$

حيث:

$\frac{\Delta y}{y}$: معدل التغير في إجمالي الناتج الوطني

$\frac{\Delta M}{M}$: معدل التغير في كمية النقود

عندما يكون معامل الإستقرار النقدي B يساوي الصفر يكون التغير في كمية النقود يساوي التغير في إجمالي الناتج الوطني.³

3.2- معيار الإفراط النقدي: يستند إلى النظرية النقدية المعاصرة بقيادة "ميلتون فريدمان" الذي يعتبر أن إستقرار المستوى العام الأسعار في المدى الطويل لا يتحقق إلا في تحديد الحجم الأمثل لكمية النقود من طرف السلطات النقدية.⁴

¹ بن عربية بوعلام: "التضخم في النظرية الاقتصادية"، حالة الجزائر في الفترة ما بين 1967-1992، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر ص 23

² نفس المرجع ص ص 23-24

³ نفس المرجع ص 24

⁴ صبحي تادرس قريصة: "النقد والبنوك"، دار النهضة العربية، مصر 1984 ص ص 157-159

هذا الحجم الأمثل هو الذي يتعين أن يلغي معدل تغيره في كل فترة زمنية، الأثر الذي يمارسه معدل

تغير الناتج الوطني ومعدل تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها محافظا على مستوى الأسعار السائد في فترة الأساس فإذا كانت هناك زيادة في الطلب على النقود مع إنخفاض سرعة دورانها، فيجب أن يزيد نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود بالقدر الذي يلغي أثر إنخفاض درجة دوران النقود على مستويات الأسعار والارتفاع في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود من حجمها الأمثل يؤدي إلى إفراط نقدي الذي يبعث بالأسعار نحو الارتفاع ومنه ظهور القوى التضخمية، وهذا المعيار هو الأكثر إستعمالا بحيث أن صندوق النقد الدولي يتبنى هذا المعيار.

المبحث الثالث: النتائج الاقتصادية والاجتماعية للتضخم وسياسة إستهدافه.

يعد إستهداف التضخم أكثر الأساليب إنتشارا في الوقت الحالي لإدارة السياسة النقدية. فمع النجاح الكبير الذي حققته الدول التي تبنت هذا الأسلوب في ضبط معدلات التضخم. أخذت الدول المتقدمة والنامية على حد سواء في إتباعه كحل لمشكلة التضخم التي أتعبت الإقتصاديين من أجل تحقيق معدلات النمو الإقتصادي والوصول إلى النتائج الإقتصادية والاجتماعية المرغوب فيها.

المطلب الأول: النتائج الاقتصادية والاجتماعية للتضخم

ينجم عن التضخم نتائج خطيرة أحيانا ذات أبعاد إقتصادية وإجتماعية وسياسية، فمن النتائج التي يمكن أن تؤثر على تطور الإقتصاد وتشويه بنيته يتجلى أحيانا في إنخفاض معدل النمو الحقيقي للإقتصاد رغم الزيادة الاسمية في حجم الإستثمار، ذلك أن زيادة تكلفة الإستثمار نتيجة إرتفاع الأسعار قد يدفع بالمستثمرين إلى العزوف عن الإستثمارات الكبيرة والتوجه نحو الإستثمارات الهامشية ذات التكلفة القليلة والربحية العالية مثل أعمال المضاربة وغيرها من الأعمال غير المنتجة، وما ينجم عن ذلك من عثرات في عملية التنمية وتقدم المجتمع وتعميق حالة التخلف الإقتصادي والاجتماعي.

هناك العديد من الآثار السلبية للتضخم، أهمها ما يلي:

- **إنخفاض قيمة العملة والقدرة التنافسية للصادرات:** يؤدي إرتفاع الأسعار للسلع المحلية إلى إنخفاض الصادرات والعوائد التصديرية من جهة، وزيادة الطلب المحلي على الإستيراد من جهة أخرى. وتؤدي التأثيرات السلبية لهذه التحولات إلى حدوث عجز في الميزان التجاري، وإلى إحتمال الإنخفاض الكبير في سعر صرف العملة المحلية، بحيث يفقد النقد وظيفته كمقياس للقيمة ومستودع للثروة ومحفز للإدخار، مما يؤثر سلبيا على عملية الإستثمار، فضلا عن أن إنخفاض قيمة العملة المحلية تجاه العملات الاجنبية يؤدي إلى إستتراف القطر المعني لإحتياجاته من العملات الأجنبية وإلى تشويه العلاقات الإقتصادية والنقدية مع العالم الخارجي وإزدياد معدل الإعتماد على الديون الخارجية وتعميق علاقات التبعية إلى الأسواق العالمية، مما يعني ضرورة إتخاذ الإجراءات الفاعلة للحد من التأثيرات السلبية للتضخم على الإقتصاد القومي.

- **التضخم وتوزيع الدخل:** أحد الأسباب الرئيسية السلبية المثيرة للإهتمام بظاهرة التضخم هو آثاره القوية على توزيع الدخل في المجتمع، وللتعرف على تأثير التضخم

على إعادة توزيع الدخل، من الضروري التمييز بين الدخل النقدي والدخل الحقيقي، فالدخل النقدي هو الدخل مقوما بالنقد، أما الدخل الحقيقي فهو قدرة الدخل النقدي على شراء السلع والخدمات.

إن التضخم له آثار بالغة الأهمية في إعادة توزيع الدخل من القاعدة إلى القمة، فقد تتركز القوة الشرائية في أيدي الأغنياء وهكذا تزيد الفروقات بين الطبقات في المجتمع ويحدث الإخلال في البنية

الإجتماعية نتيجة إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الفئات الغنية في المجتمع بفعل آلية التضخم، إضافة إلى انخفاض المستوى الاستهلاكي لدى فئات الدخل المحدود وما يرافق ذلك من انخفاض في معدلات الطلب الكلي حتى يصبح فيها الركود الاقتصادي مهددا للإستقرار الإقتصادي والإجتماعي والسياسي.

وقد أظهرت دراسة Shiller (1996)، ضرورة إعطاء أهمية لتطور معدلات التضخم حتى مع توقع تعديل في الدخل، وأغلب الأعوان الإقتصاديون يوافقون على أن التحكم في التضخم يعتبر من أهم المهمات في السياسة الإقتصادية للدولة.²

- **أثر التضخم على ربحية المؤسسات وحملة الأسهم:** تستفيد هذه الفئات في حالة التضخم، وتعرض للخسائر في حالة تدهور الأثمان، ففي حالة إنتشار التضخم تتجه الأرباح إلى الزيادة بمعدل يفوق معدل الزيادة في الأسعار، نظرا لقيام المشروعات بإضافة نسبة (هامش الربح) إلى نفقات الإنتاج المتصاعدة عند تحديد الأثمان، كما أن مدفوعات المشروعات لأصحاب الموارد الإنتاجية (عمل ومواد أولية) تسبق فترة ظهور التضخم. ولكن الوضع يختلف كثيرا إذا إرتفعت الأجور بمعدل يفوق معدل الزيادة في الأسعار، في هذه الحالة قد تتجه الدخل الحقيقية لتلك الفئة إلى التدهور.

- **أثر التضخم على النمو الإقتصادي:** إختلف آراء الإقتصاديين بالنسبة لتأثير التضخم على النمو الإقتصادي، فهناك فريق يرى بأن التضخم له تأثير سلبي على النمو الإقتصادي حيث تنشأ في المجتمع حالة عدم التأكد من الأوضاع الإقتصادية في المستقبل، فيؤثر ذلك على قرارات الإستثمار ومن ثم يقل حجم الإستثمار. كما تتأثر أيضا، قرارات المدخرين عند توقع إستمرار الزيادة في الأسعار نظرا لإنخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات. ويرى أنصار هذا الرأي أيضا أن أصحاب الدخل التي تتمثل في الأجور أي العمال يقل حماسهم للعمل بسبب إنخفاض دخولهم الحقيقية مع إرتفاع الأسعار.

أما الفريق الآخر فيرى بأن الشواهد التاريخية لا تدل على وجود إنخفاض في حجم المدخرات أو أن الميل للعمل يقل، بل بالعكس من ذلك، يرون بأن التضخم ربما يكون دافعا لعملية النمو الإقتصادي.

فتخلف معدل الأجور لفترة معينة عن ملاحقة الزيادة في الأسعار سيعمل على زيادة الأرباح مما يشجع على زيادة الإستثمار، وهذا بدوره يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، فينخفض معدل البطالة ويرتفع حجم الناتج القومي خاصة عندما يكون الإقتصاد عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل

جبوري محمد: تأثير أسعار الصرف على التضخم و النمو الإقتصادي (دراسة نظرية و قياسية باستخدام بيانات بانل)، أطروحة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان 2012/2013 نقلا عن:

¹Davidmann Manfred «inflation.balance of payments and currency exchange rates »solbaram.org 2002 p17

²Shiller Robert J «Why do people dislike inflation »cowls econ.yale Univesity.1996 p 47

لعناصر الإنتاج. ويمكن القول أن علاقة المقايضة العامة بين التضخم والنمو غير موجودة على الأرجح، لأن المعروف عن الإقتصاديات أنها تحقق نمواً سريعاً، لفترات طويلة، قد تمتد على عقود في الكثير من الأحيان، في ظل معدلات بطالة ثابتة أو متراجعة ومعدلات تضخم معتدلة أو غير متسارعة. ولذلك لا يكفي مجرد إفتراض وجود علاقة مقايضة بين التضخم والنمو، فهذه العلاقة يمكن أن تتغير وفقاً للتطور الهيكلي والمؤسسي الذي يشهده الإقتصاد، مراحل الدورة الإقتصادية، وسياسات الإقتصادية للدولة. ونتيجة لذلك، من المضلل رسم سياسات إقتصادية تركز على فرضية وجود علاقة مقايضة ثابتة وعامة بين التضخم والنمو.¹

وحتى لو وجدت علاقة المقايضة، يرجح أن تكون علاقة غير خطية، فمع أن الإنخفاض الشديد والإرتفاع الحاد في معدل التضخم يمكن أن يلحقاً أضراراً بالنمو، تبين التقييمات التجريبية أن التضخم المعتدل لا يحدث أثراً سلبية على النمو والتوزيع، وهو ليس عرضة للتسارع. وعلاوة على ذلك، لا يؤدي التضخم المعتدل، بالضرورة إلى تباطؤ النمو، وتراجع الإستثمار، وتفاقم البطالة وتضاؤل الإستثمار الأجنبي المباشر، أو تدهور أي من المتغيرات الهامة بما فيها توزيع الدخل.²

ويلاحظ من الآراء السابقة أن كل فريق يسوق من المبررات التي تؤيد وجهة نظره، إلا أن صحة أي منهما يعتمد على كثير من العوامل المترابطة التي من أهمها طبيعة التضخم وهل هو من النوع المتزايد بسرعة أم أنه من النوع المعتدل الذي يتزايد ببطء؟ فالنوع الأول ضار بعملية النمو الإقتصادي نظراً لما يحدثه من اضطرابات سياسية وإجتماعية ويخلق حالة من عدم الثقة في الأحوال الإقتصادية للمجتمع. بينما في حالة النوع الثاني فمع سياسات إقتصادية حكيمة تتمثل في إجراءات علاجية، يكون التضخم دافعاً للنمو الإقتصادي عن طريق التأثير على قرارات الإستثمار والإدخار وغيرها من تكاليف الإنتاج بصفة عامة.

في دراسة Rousseau و Wachtel (2000)، التي قدمت لبحث تأثيرات التضخم على النمو الإقتصادي أظهرت النتائج قوة التأثير السلبي للتضخم المرتفع على النمو.³

ويرى كل من Bernake و Woodford (1997)، من خلال تطرقهما إلى دراسة فعالية السياسة النقدية على التضخم، أن السلطات النقدية يجب أن تعتمد على نموذج هيكلي واضح في

جبوري محمد: تأثير أسعار الصرف على التضخم و النمو الإقتصادي (دراسة نظرية و قياسية بإستخدام بيانات بابل)، أطروحة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان 2013/2012 نقلاً عن:

¹Eptien G ,Yeldan E « Alternatives to inflation targeting monetary policy for stable and egalitarian , growth in developing countries: A multi-country research project» unpublished manuscript; April 2004 p 30

²Bruno M «Does inflation really lower growth ? » Finance and Development. Vol 32. No 03 ; 1995 p35

³Wachtel p; Rousseau peter L «inflation.financial development and growth» New York University Working Papers 2000 p09

الإقتصاد لتوجيه قرارات سياساتهم نحو معالجة التضخم.¹

إن التضخم المرتفع يعمل على تشويه مسار التنمية الاقتصادية لأنه يضبط الميل لشراء الأصول المالية أو الاحتفاظ بحسابات إيداعية. بينما يحقق أصحاب رؤوس الأموال أرباحاً متزايدة باستمرار، لذلك فإن التضخم يؤدي إلى النمو غير المتكافئ للقطاعات الاقتصادية ويدفع في اتجاه سوء تخصيص الموارد المالية. ويؤدي ذلك إلى التخلص من العملة الوطنية التي تنخفض قيمتها الشرائية في الداخل والخارج على السواء والعبرة هنا ليست بالأسعار الرسمية وإنما بأسعارها في السوق الحرة والسوداء، وبناء على ذلك يؤثر التضخم على اتجاهات الاستثمار القومي من حيث توزيعه بين القطاعات المختلفة سواء الإنتاجية أو الخدمية من ناحية، والقطاع العام أو القطاع الخاص من ناحية أخرى. بالإضافة إلى الأثر الذي يلعبه التضخم بالنسبة لتدفق أو انسحاب رؤوس الأموال الأجنبية أو المحلية.

-أثر التضخم على القرارات المتعلقة بالمستقبل: يشوه التضخم القرارات المتعلقة بالنفقات المستقبلية والقرارات المتعلقة بمستويات الإنتاج المناسبة. مثلاً 10% في معدل التضخم في بريطانيا أدت إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 2 % نتيجة حالة عدم اليقين التي خلقتها ارتفاع الأسعار.

ونظراً للخطورة التي تمثلها ظاهرة التضخم على إقتصاديات البلدان سواء كانت متقدمة أو متخلفة، والآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تصاحب هذه الظاهرة في الإقتصاد، فكان من الضرورة وضع وتنفيذ مجموعة من السياسات المالية والنقدية وغيرها من الإجراءات التي تكفل الحد من الإرتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية، والتخفيف من حدة الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تولدها الضغوط التضخمية.

المطلب الثاني: سياسة إستهداف التضخم وتطورها

بدأت بعض الدول تتبنى سياسة نقدية حديثة مع مطلع التسعينات تتعلق أساساً بإستهداف معدلات كمية أو مجالات محددة للتضخم، تعرف بسياسة إستهداف التضخم لتحل محل السياسة النقدية التقليدية في الحد من ظاهرة التضخم.

1/ تعريف سياسة إستهداف التضخم:

تعد سياسة إستهداف التضخم من المفاهيم الحديثة نسبياً، لتطور أسلوب إدارة السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية من خلال التركيز على معدل التضخم وتتمثل هذه السياسة في إعلان صريح من قبل السلطة النقدية بأن هدف هذه السياسة هو تحقيق مستوى محدد لمعدل التضخم خلال فترة زمنية محددة. وهناك عدة تعاريف أعطيت لسياسة إستهداف التضخم حيث يعرف:

جبوري محمد: تأثير أسعار الصرف على التضخم و النمو الإقتصادي (دراسة نظرية و قياسية بإستخدام بيانات بابل)، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2013/2012 نقلاً عن:

¹Bernanke Ben S, Woodford Michael «inflation Forecasts and Monetary Policy» Ohio State University Press ; 1997 p 665

(ESER TUTAR)¹ إستهداف التضخم بأنه نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان العام عن الهدف الرسمي لمجالات أو هدف كمي (رقمي) لمعدل التضخم لفترة زمنية واحدة أو أكثر مع الإعراف الظاهر بأن تخفيض وإستقرار التضخم في المدى الطويل هو الهدف الرئيسي للسياسة النقدية.

أما الأستاذ أحمد الشناوي فيعرف إستهداف التضخم بأنه يعد من الأساليب الحديثة نسبيا لتطور أسلوب إدارة البنوك للسياسة النقدية من خلال التركيز بوضوح على معدل التضخم، ويتحدد إستهداف التضخم في إعلان السلطات النقدية عن هدف رقمي محدد أو مدى محدد لمعدل التضخم في الأجل القصير وتحقيق إستقراره في الأجل الطويل، يمثل الهدف الأساسي للسياسة النقدية.²

تعتبر سياسة إستهداف التضخم أسلوب حديث جديد وحديث لإدارة البنوك المركزية لسياساتها النقدية مركزة على معدل التضخم مباشرة كإستهداف وسيط للسياسة النقدية، أما الهدف النهائي لها هو تحقيق إستقرار الأسعار في الأجل الطويل.

2/ تطور سياسة إستهداف التضخم:

إن تحقيق أهداف السياسة النقدية يرتبط بمدى العلاقة التي تربط الهدف النهائي بالإستهداف الوسيط، في المرحلة التي سبقت فترة الثمانينات حيث كان الإعتقاد السائد بصحة الفرضية القائمة على قدرة البنوك المركزية على التحكم في الإستهدافات الوسطية وأن هناك علاقة وثيقة بين هذه الأخيرة مع الأهداف النهائية. إن إهيار نظام بروتين وودز جعل أسعار الصرف غير فعالة كإستهداف وسيط، فظهرت المجمعات النقدية كإستهداف وسيط يمكن التحكم فيها وتعكس بصفة جيدة الهدف النهائي.

يوجد سببان لتعثر الإستهداف النقدي يتعلق الأول بالتناقض بين أهداف السياسة النقدية مما يخلق عدم الثقة لدى الجمهور في أولوية الأهداف المراد تحقيقها. أما السبب الثاني فيتعلق بضعف وتغير قوة

إرتباط وتأثير الإستهدافات على الهدف النهائي للسياسة النقدية خاصة في ظروف إنعدام إستقرار دالة الطلب على النقد نتيجة لإبتكارات المستحدثة في الأسواق المالية وعدم إعطاء إستقلالية كبيرة للبنوك المركزية، هذا ما سمح بالإنقال إلى إستهدافات لمعدلات ومجالات محددة للتضخم كإستهدافات وسيطة وتحقيق الإستقرار في الأسعار في المدى الطويل هو الهدف النهائي.³

نخلص إلى أن الإستهداف الوسيط إنتقل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى بداية التسعينات من إستهداف سعر الصرف إلى الإستهداف النقدي إلى إستهداف التضخم.

أ/- إستهداف سعر الصرف: يمثل إستهداف سعر الصرف نظام للسياسة النقدية يحاول من خلالها البنك المركزي تأسيس إستقرار سعر الصرف عن طريق تغييرات سعر الفائدة مع تدخل مباشر في إدارة

¹Eser Tutar; «inflation in developing countries and its applicability to the turkish economy » op.cit.p 01

² إسماعيل الشناوي: "إستهداف التضخم والدول النامية"، جامعة عين الشمس، ص 23

³ طيبة عبد العزيز: "سياسة إستهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية"، حالة الجزائر 1994-2003 مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير فرع نقود ومالية، جامعة الشلف، دفعة 2005 ص 103

الصرف الأجنبي بما يحقق معدلات منخفضة للتضخم في البلدان التي تم ربط سعر صرف عملتها المحلية مع سعر صرف عملة بلد آخر أكثر استقرار في مستوى الأسعار حيث أن معدلات التضخم لا يمكنها أن تنحرف بعيدا عن معدل التضخم في البلد الذي تم ربط سعر صرفها به، وإما السماح لسعر الصرف المتبث المتقلب في مجال معين بتدخل البنك المركزي عندما تحدث إنحرافات خارج ذلك المجال.

ب/- إستهداف المجمعات النقدية: يستند هذا النظام إلى حقيقة مفادها أن مستوى الأسعار يتأثر بنمو العرض النقدي في المدى الطويل مع ضمان معدل ملائم للمجتمع النقدي المختار كإستهداف وسيط حددت معظم الدول إستهدافات تخص أنواع مختلفة من المجمعات النقدية للسيطرة على التضخم ابتداء من منتصف السبعينات. تصبح المجمعات النقدية إستهدافات وسيطة في ظل تطبيق أسعار صرف مرنة، حتى يتمكن البنك المركزي من تحقيق الإستقرار في الأسعار يقوم بالتأثير على نمو العرض النقدي من خلال توجيه أدواته كسعر الفائدة بإعتبار أن له علاقة وثيقة بمستويات التضخم في المدى الطويل.

ج/- شروط قيام سياسة إستهداف التضخم: إن فعالية سياسة إستهداف التضخم تتعلق بمدى إمكانية السلطة النقدية التحكم في معدلات التضخم كهدف أساسي للسياسة النقدية في المدى. ولضمان فعالية هذه السياسة يجب توفر نوعين من الشروط. الشروط العامة والشروط الأولية (الأساسية).¹

ج-1/ الشروط العامة: نعني بالشروط العامة المعايير أو الخصائص التي يجب أن تتميز بها الدولة المعنية حتى يمكن أن نقول أنها تستهدف التضخم، فإذا نقص شرط من هذه الشروط في أي بلد لا نستطيع الحكم على أنه يستهدف التضخم. حيث يحدد Mishin خمسة شروط أساسية هي:²

1. الإعلان العام عن أهداف رقمية لمعدل التضخم في الأجل المتوسط تلتزم السلطة النقدية إلتزاما صريحا بتحقيق معدل تضخم محدد خلال فترة زمنية محددة.
2. إلتزام مؤسساتي لإستقرار الأسعار كهدف أولي للسياسة النقدية في المدى الطويل مع الإلتزام أو التعهد بتحقيق الهدف المسطر.
3. إستراتيجية المعلومات الشاملة التي تحتوي على العديد من المتغيرات (تتعلق بالفترة المستقبلية للتحكم في معدل التضخم) حيث يجب أن تتوفر لدى البنك المركزي آليات متقدمة للتنبؤ بمعدل التضخم المحلي.
4. زيادة الشفافية حول إستراتيجية السياسة النقدية للإتصال بالجمهور والأسواق حول خطط وأهداف صانعي السياسة النقدية.
5. إخضاع البنك المركزي للمساءلة أكثر في إنجاز هدف التضخم كهدف أساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل.

¹ طيبة عبد العزيز: "سياسة إستهداف التضخم كإسلوب حديث للسياسة النقدية"، نفس المرجع السابق ص 105

² نفس المرجع ص 106

إضافة إلى هذه الشروط فقد أضاف الأستاذ أحمد الشناوي شرط آخر يتمثل في أن يعتمد البنك المركزي على أسلوب النظرة المستقبلية في تقدير معدل التضخم المستهدف.

ج-2/ الشروط الأولية لإستهداف التضخم: تتمثل الشروط الأولية في تلك المعايير المبدئية التي يجب أن تتوفر في دولة ما حتى تكون لسياسة إستهداف التضخم فعالية أكبر في تطبيقها، على عكس الشروط العامة فإن سياسة إستهداف التضخم يمكن أن تكون سياسة فعالة حتى في حالة عدم توفر بعض الشروط، حيث توجد ثلاثة شروط أولية لفعالية سياسة إستهداف التضخم وهي:¹

1. إستقلالية البنك المركزي:

يعتبر من المتطلبات الأساسية لإستهداف التضخم من خلال إعطاء إستقلالية كاملة للبنك المركزي في التعديل الحر لأدواته النقدية للوصول إلى معدل تضخم منخفض، ونشير ضمناً إلى عدم تمويل البنك المركزي لعجز الميزانية الحكومية من خلال التوسع النقدي، كما يجب ألا يكون هناك ضغط سياسي على البنك المركزي لرفع معدلات النمو الإقتصادي بطريقة تتعارض مع تحقيق إستقرار الأسعار في الأجل الطويل.

2. إمتلاك هدف وحيد:

ويتمثل هذا الشرط في إنعدام إستهدافات أخرى مثل الأجور والتشغيل أو سعر الصرف تتعارض مع تحقيق إستقرار الأسعار في المدى الطويل.

3. وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم:

يجب أن تكون هناك علاقة مستقرة ويمكن التنبؤ بها بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم، لذا يجب على السلطة النقدية أن تكون لها القدرة على التأثير بأدواتها المتاحة بفعالية في حالة إنحراف المعدل عن قيمته في المستقبل، ولا بد أن تكون هناك أسواق مالية لرأس المال متطورة للإستخدام الأنجع لتلك الأدوات لينتقل أثرها على النشاط الإقتصادي إذا حدث إنحراف عن معدل التضخم المستهدف يمكن تصحيحها في الوقت المناسب.

* أسباب التوجه نحو سياسة إستهداف التضخم:

هناك عدة عوامل ساعدت على التوجه نحو هذه السياسة نذكر منها:

1. إرتفاع التضخم في سنوات الثمانينات قد أثر سلباً على النمو الإقتصادي لذا

وجب التحكم في

معدل التضخم كهدف أساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل.

2. هناك مشكل في التحديد الإحصائي الدقيق للمجمعات النقدية كإستهدافات وسيطية.

¹ طيبة عبد العزيز: مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة

2. هناك مشكل في التحديد الإحصائي الدقيق للمجمعات النقدية كإستهدافات وسيطية.

3. تطرح سياسة إستهداف المجمعات النقدية مشكلة المحافظ المالية للأعوان الإقتصاديين نتيجة تغير في أسعار الفائدة قصيرة وطويلة الأجل، مما يؤدي إلى الاختلاف في تشكيلة المجمعات النقدية الواسعة والضيقة من حيث الحجم، إن هذا الاختلاف في تطور المجمعات النقدية نتيجة لصدمات معينة لا

يعطي فعالية أكبر لها بأن تكون إستهدافات وسيطة تعكس جيدا إستقرار الأسعار في المدى الطويل.¹

*تقييم فعالية سياسة إستهداف التضخم:

تعتبر مشكلة التضخم من المشاكل التي عانت منها الإقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء فهو يعبر عن الإرتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار، ولذلك كان هدف كل سياسة نقدية هو إستقرار الأسعار كهدف نهائي تسعى لتحقيقه دون الأهداف الأخرى ولا يمكن بلوغ هذا الهدف إلا من خلال وسائل يمكن التأثير عليها بواسطة البنك المركزي المخول له إدارة السياسة النقدية داخل الإقتصاد، إلا أن فعالية السياسة النقدية تراجعت كثيرا في العشريتين الأخيرتين من القرن الماضي التي تزامنت مع حركة شديدة لرؤوس الأموال وإتباع أنظمة سعر صرف مرنة مع هيمنة أفكار المدرسة النقدية المعاصرة والإهتمام أكثر بإستقلالية البنك المركزي حتى تتمكن من أداء أفضل لسياستها النقدية المرتكزة أساسا على محاربة التضخم باعتباره ظاهرة نقدية بحتة.²

¹ طيبة عبد العزيز: مرجع سبق ذكره، ص 107
² نفس المرجع، نفس الصفحة

خلاصة:

يعتبر التضخم ظاهرة إقتصادية وإجتماعية يؤثر على القدرة الشرائية للمواطن، من خلال إرتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية مقارنة بالأجنبية، مما يؤدي إلى إرتفاع الطلب على المنتجات الأجنبية مقارنة بالمحلية، وبالتالي فهو يؤدي إلى إنخفاض قيمة العملة المحلية، مقارنة بالأجنبية، مما يؤثر سلبا على الميزان الجاري وبالتالي فإنه كلما كان التأثير سلبي على ميزان المدفوعات، فإن ذلك يؤدي إلى تدهور قيمة العملة المحلية، مما يؤدي إلى فقدان مصداقية التعامل بعملتها،

وبالتالي فإن ذلك يؤدي بالبنك المركزي إلى ضخ العملة بدون مقابل أي أن هناك نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة مما يزيد من نسبة التضخم.

الفصل الثالث

علاقة وتأثير سعر الصرف

على التضخم.

تمهيد

بعد تعرضنا في الفصول السابقة إلى سعر الصرف والتضخم، سوف نحاول في هذا الفصل إبراز طبيعة العلاقة بينهما وتحديد مدى تأثير سعر الصرف على التضخم وهذا لمعرفة العلاقة بين المتغيرين (سعر الصرف والتضخم) في دولة الجزائر عقب الإصلاحات الشاملة والتي تهدف للتوجه إلى إقتصاد السوق. فتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي بطريقة غير مباشرة من خلال السياسة النقدية التي تتبعها، ويعتبر التأثير على حجم وسائل الدفع في المجتمع من أهم جوانب السياسة النقدية، وذلك بإمتصاص النقود الزائدة أو توفير أرصدة تغذية جديدة للتعامل. حيث يعتبر كل من سعر الصرف والمستوى العام للأسعار من أهم أدوات السياسة الإقتصادية التي تسعى بها مختلف الدول إلى تحقيق الإستقرار لتوفير البيئة المناسبة للإستثمار والمحافظة على إستقرار الأسعار لهذا تقوم معظم الدول بتطبيق سياسات نقدية للمحافظة على إستقرار سعر صرف عملتها.

وبناء على ما سبق، فإنه من الواجب التطرق إلى مدى تأثير سعر الصرف على التضخم حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي كالتالي:
المبحث الأول: مردودية وقنوات إنتقال سعر الصرف إلى التضخم.
المبحث الثاني: أثر سعر الصرف على التضخم.

المبحث الثالث: سعر الصرف والتضخم في الجزائر من سنة 1990 إلى غاية سنة

2016

المبحث الأول: مردودية وقتوات إنتقال سعر الصرف إلى التضخم.

الإنتقال إلى أسعار الصرف الثابتة المحكمة لمقاومة التضخم بشكل سريع بعد التعرض لمستويات تضخمية عالية هي سياسة مستخدمة بشكل متكرر لاسيما في الدول التي عرفت إضرابات مالية ونقدية عميقة.

المطلب الأول: مردودية نظام سعر الصرف على التضخم

إن ربط سعر الصرف يسمح بالمحافظة على معدل تضخم منخفض بالنسبة لممارسي السياسة الإقتصادية منذ القدم.

أسعار الصرف الثابتة توفر مستوى عالي من الإلتزام والصرامة بالنسبة للسياسات النقدية والمالية، في ظل أن ربط سعر الصرف هو ذات مصداقية من حيث إلتزام السياسات بالحفاظ على معدل الربط، فإنه على إستعداد كبير للحفاظ على قيمة العملة المحلية، التي تخفض من الآثار التضخمية للتوسع في العرض النقدي.

ففي دراسة قام بها صندوق النقد الدولي لمجموعة من العينات (كل دول العالم، الدول الصناعية، الدول المخفضة والمتوسطة الدخل) فتوصلت الدراسة إلى أن الدول التي إتبعت نظم أسعار صرف ثابتة، معدلات التضخم فيها كانت 8 % و 14 % للنظم الوسيطة و 16 % بالنسبة للنظم الحرة لأسعار الصرف.

يمكن تبرير علاقة نظم أسعار الصرف بالتضخم وفقا لنتائج الدراسة إلى عاملين مهمين هما:

1/- الإنضباط: إن الدول التي تنتهج نظم ربط لأسعار الصرف لها معدلات منخفضة لنمو العرض النقدي، مع وجود تكلفة كبيرة عند التخلي عن نظام ربط العملات فمعدلات نمو العرض النقدي في حالة الربط قدرت سنويا بـ 17 %، أما بالنسبة للنظم الحرة فقدرت بـ 30 %، وهذا بغض النظر عن مستوى الدخل في هذه الدول.

2/- بالإضافة إلى ذلك فإن الطلب على النقود (بدافع الإحتياط) سوف يخفض من معدلات التضخم، هذا في الدول التي تنتهج نظم الربط لأسعار الصرف، حيث يعزز في الثقة من قيمة العملة وإستقرارها، وعليه فإن معدل دوران النقد سوف يكون أقل مع إنخفاض ملحوظ في أسعار الفائدة المحلية، هذا في ظل المفهوم المطلق لمصداقية السياسة الإقتصادية.¹

¹ عبورة حسام الدين: "سياسات الحد من التضخم المستورد مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، مذكرة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2008-2009 ص ص 23-24

المطلب الثاني: قنوات إنتقال سعر الصرف إلى التضخم

فيما يخص التضخم وأسعار الصرف فإن أثر تغيرات سعر الصرف على الأسعار المحلية يحدث من خلال ثلاث مصادر هي:

1/ القناة الأولى التي تؤكد سريان مفعول نظرية تعادل القوة الشرائية لجوستاف كاسل، ووفقا لأرائه فإن

سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الأخرى يميل إلى الهبوط بنفس النسبة التي يرتفع بها مستوى الأسعار، فإذا تضاعفت الأسعار في الدولة المحلية فيمالم يتغير الوضع السعري في غيرها من الدول التي تشترك معها في التجارة، فإن قيمة التعادل للعملة المحلية سوف تصبح أقل مما كانت عليه من قبل، وتعمل على الموازنة السلعية على إعادة التوازن عند إختلاله.

2/ أما القناة الثانية التي منها علاقة سعر الصرف بالتضخم هي قناة تخفيض قيمة العملة أي ارتفاع سعر الصرف الأجنبي، وهو يؤدي إلى رفع الأسعار نتيجة ارتفاع أسعار الواردات بالعملة المحلية، إلا أن قوة التأثير على الأسعار المحلية والفترة التي يستغرقها تحقق هذا التأثير لا يزال محل خلاف، وذلك لأن قوة هذا التأثير وسرعته تعتمد على عوامل مختلفة منها نسبة الواردات إلى إجمالي السلع المستهلكة، ودرجة المنافسة في صناعة بدائل الواردات المحلية التي تختلف من إقتصاد إلى آخر، حيث من المتوقع أن يزداد تأثير تغيرات سعر الصرف مع زيادة نسبة الواردات إلى إجمالي السلع المستهلكة وزيادة درجة المنافسة في الصناعة.¹

3/ أما الثالثة فهي أثر تغيرات سعر الصرف على تغير الأجور النقدية التي تؤثر على فعالية سياسة سعر الصرف من خلال جمودها، إن آثار تخفيض قيمة العملة "ارتفاع سعر الصرف الأجنبي" على المتغيرات الإقتصادية الكلية تتوقف بشكل كبير على مدى إستجابة الأجور الإسمية والأسعار لذلك التخفيض، فكلما إرتفعت الزيادة في الأجور الإسمية كنتيجة لتخفيض قيمة العملة كلما قل التغير في الأجور الحقيقية، ومع إرتفاع درجة ربط أثر الأجور مع المستوى العام للأسعار، ومع إقتصاد يميل للإنتعاش سيكون أثر تغير سعر الصرف الإسمي على الأجور الحقيقية وعلى مستوى الناتج قليلاً، وعليه فإن ربط الأجور بمؤشر السعر العام يتطلب مرونة في سعر الصرف، وخلاصة القول أن تأثير إرتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة مستوى الأسعار العالمية يؤدي إلى زيادة الواردات وزيادة الطلب على العملة الأجنبية، وإنخفاض كلا من الصادرات وعرض النقد الأجنبي مما يدفع سعر الصرف الأجنبي للإرتفاع، ومنه يمكن إعتبار المستوى العام للأسعار وتغيراته من أهم العوامل المؤثرة في تحديد سعر الصرف وتقلبته.²

¹ زاهر عبد الحليم خضر: "تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للإقتصاد الفلسطيني (2010-1994)", مذكرة الماجستير في الإقتصاد، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، - غزة- فلسطين 2012 ص 47

² زاهر عبد الحليم خضر: نفس المرجع السابق، ص 48

التضخم وسعر الصرف:

إن التضخم هو الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار لفترة زمنية، حيث أن هذه الزيادة تؤثر على الطلب المحلي للسلع والخدمات، وبالتالي ترتفع أسعارها محلياً، كما يؤثر ذلك على أسعار السلع المصدرة الأمر الذي يقلل من مقدرتها في المنافسة الخارجية وفي نفس الوقت فإن الطلب على السلع المستوردة يتزايد، مما يؤثر سلباً على حركة الحساب الجاري ومن ثم ميزان المدفوعات وبالتالي إستقرار أسعار الصرف.

المبحث الثاني: أثر سعر الصرف على التضخم.

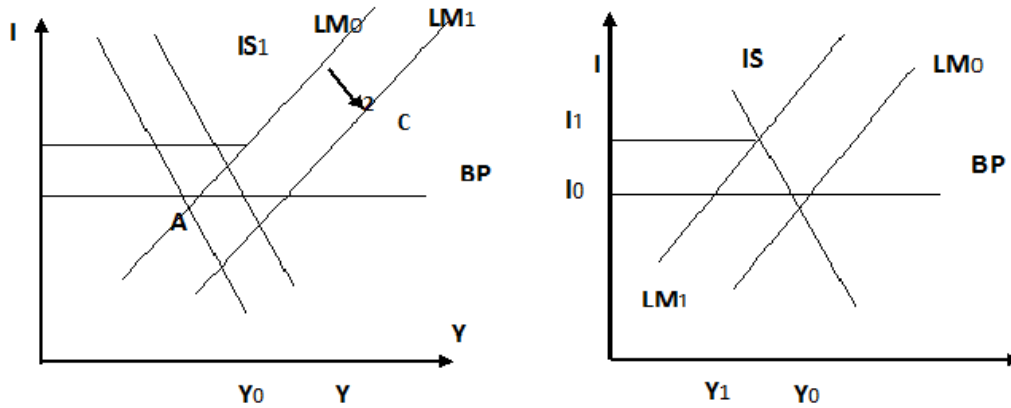
نتناول في هذا المبحث تبيان أثر سعر الصرف الثابت والمرن على التضخم ثم نشرع بعد ذلك في دراسة أثر تخفيض العملة على التضخم.

المطلب الأول: أثر سعر الصرف الثابت على التضخم

يظهر أثر سعر الصرف على التضخم من خلال نموذج IS-LM-MP حيث التغير في معدلات الفائدة يكون ناتج عن إنتقال منحنى LM نتيجة تطبيق البنك المركزي سياسة نقدية أو تحرك IS الناتج عن إتباع الدولة لسياسة مالية وكذلك له علاقة بطبيعة حركة رؤوس الأموال ونوع نظام سعر الصرف المتببع أو المتبني. فآثر سعر الصرف الثابت على التضخم فيتمثل في:

1/- حركة تامة لرأس المال:

الشكل رقم (01): سياسة نقدية إنكماشية
الشكل رقم (02): سياسة مالية توسعية



المصدر: وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، الطبعة الاولى، دار المنهل اللبناني، بيروت 2001 ص 331

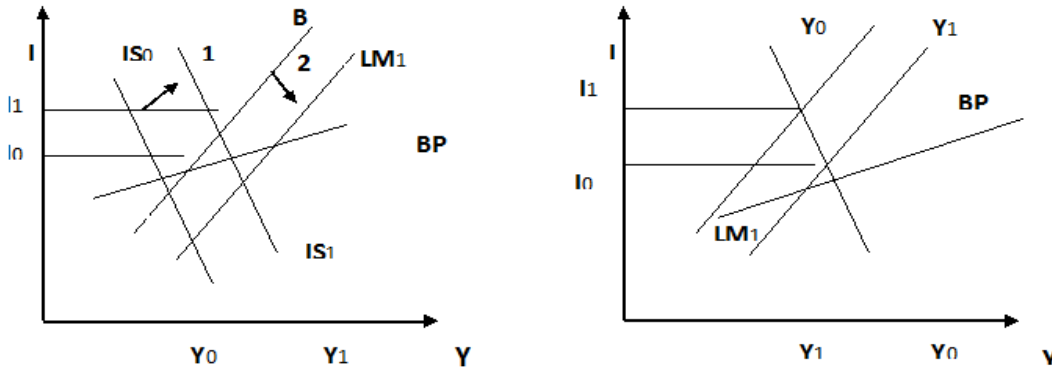
عند تطبيق سياسة نقدية إنكماشية (خفض الكتلة النقدية) من طرف البنك المركزي أو إنتهاج الدولة سياسة مالية توسعية (زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب) مما ينتج عنه تحرك منحني LM يساراً أو منحني IS يمينا مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة الداخلية مقارنة مع معدلات الفائدة في الخارج والذي يؤدي إلى دخول رؤوس الأموال الأجنبية إن فائض ميزان المدفوعات أي حدوث تضخم مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية وبالتالي القيام بشراء العملة الأجنبية غير المرغوب فيها في السوق المحلي وعلى بيع العملة الوطنية (إصدارها) وبالتالي يرتفع عرضها مما يؤدي إلى تحرك منحني LM يمينا ليتحرك الإقتصاد ثانية ويتجه إلى النقطة AC مع إبقاء الدخل وسعر الفائدة ثابتاً.

$\nearrow M$ أو $\nearrow G$ (داخلياً مقارنة مع الخارج) $\nearrow i$ (يسار) LM (يسار) أو $\nearrow IS$ (يمين)
 دخول رؤوس الأموال فائض في ميزان المدفوعات الطلب على العملة
 المحلية قيمتها سعر الصرف يتدخل البنك المركزي بضخ العملة
 المحلية العرض النقدي LM أو IS يرجع إلى وضعه الأصلي (عودة
 التوازن).

2- حركة قوية (BP تحت LM):

الشكل رقم (02): سياسة

الشكل رقم (01): سياسة نقدية إنكماشية
مالية توسعية



المصدر: محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبية: ماهيته، مدركاته الأساسية، تطوره، أهم أدواته، ص 112

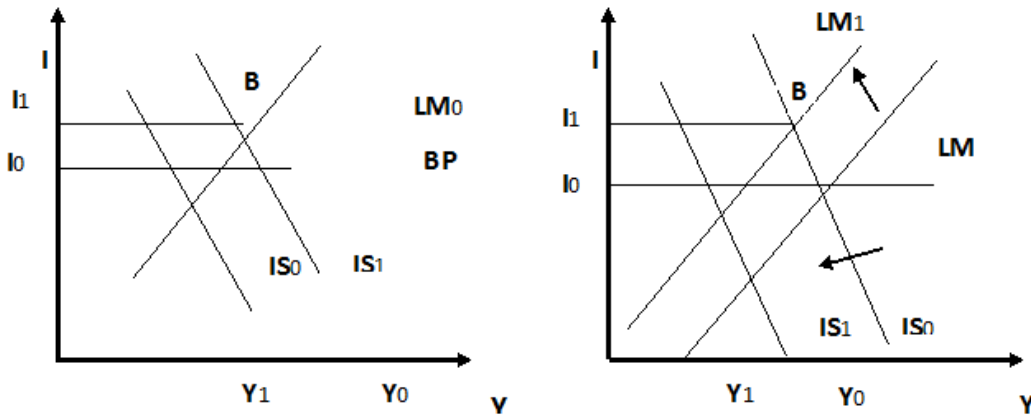
في حالة تطبيق البنك المركزي سياسة نقدية إنكماشية (خفض الكتلة النقدية) أو إتباع الدولة سياسة مالية توسعية (تقليل الضرائب أو زيادة الإنفاق الحكومي) مما ينتج عنه تحرك منحني LM يساراً ومنحني IS يميناً نتيجة الزيادة في الطلب الكلي ويتجه الإقتصاد بذلك من النقطة A إلى النقطة B مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة الداخلية مقارنة مع معدلات الفائدة مع الخارج والذي يؤدي بدوره إلى دخول رؤوس الأموال الأجنبية أي عند المستوى B بتواجد فائض في ميزان المدفوعات كون أن دخول رؤوس الأموال قوية لتغطية العجز المحتمل والمتواجد على مستوى رصيد الميزان التجاري في النقطة B مما يؤدي إلى حدوث تضخم ومن ثم زيادة في الطلب على العملة المحلية وبالتالي ارتفاع قيمتها وبذلك إنخفاض سعر الصرف فهنا يقرر البنك المركزي تثبيت معدل سعر الصرف في مستواه الأولي وبالتالي تغطية هذا الطلب الهام على النقد الوطني بواسطة القيام ببيعه والرفع من كمية النقد المتداولة في السوق (رفع M0) مما يؤدي إلى تحرك منحني LM يميناً نحو الأسفل ليرجع الإقتصاد ثانية من النقطة B إلى النقطة A مع بقاء كل من الدخل ومعدل الفائدة ثابتاً.

M أو G ↗ ↘ i (داخلياً مقارنة مع الخارج) LM (يسار) أو IS (يمين)
دخول رؤوس الأموال فائض في ميزان المدفوعات الطلب على العملة
المحلية قيمتها سعر الصرف يتدخل البنك المركزي بضخ العملة
المحلية ⇐ العرض النقدي LM أو IS يرجع إلى وضعه الأصلي (عودة التوازن).

المطلب الثاني: أثر سعر الصرف المرن على التضخم

1/- حركة تامة لرأس المال:

الشكل رقم (01): سياسة نقدية إنكماشية
الشكل رقم (02): سياسة مالية توسعية



المصدر: محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبية، ماهيته، مدركاته الأساسية، تطوره، أهم أدواته، مرجع سابق ص 112

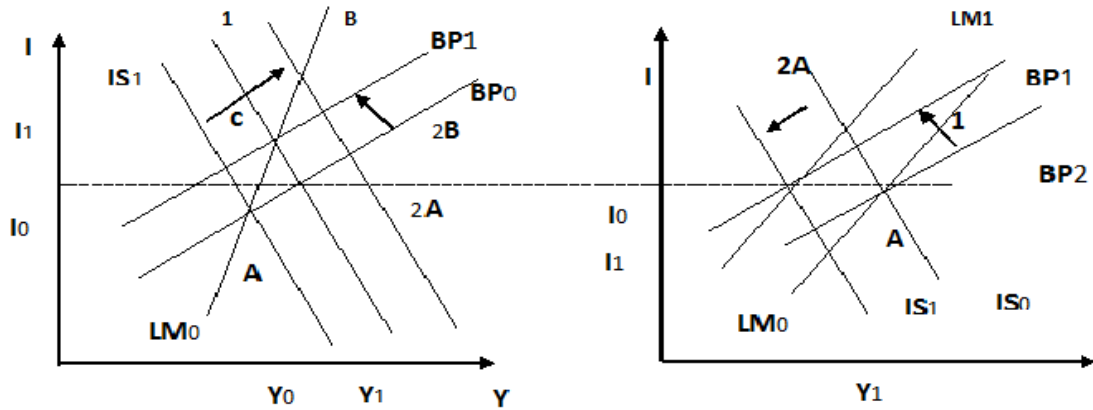
عند إنتهاج البنك المركزي سياسة نقدية إنكماشية أو إنتهاج الدولة سياسة مالية توسعية مما ينتج عن تحرك منحني LM نحو اليسار وتحرك منحني IS مما يؤدي إلى إرتفاع معدلات الفائدة المحلية مقارنة بمعدلات الفائدة في الخارج مما يؤدي تدفق هام لرؤوس الأموال الأجنبية والذي يجعل ميزان المدفوعات في حالة فائض أي وجود حالة تضخم مما يؤدي إرتفاع الطلب على العملة الوطنية وبالتالي إرتفاع قيمتها على مستوى سوق الصرف الخارجي حيث ينخفض سعر صرفها مما يساهم في إنخفاض في مستوى الأسعار الخارجية بسبب إرتفاع في مستوى الأسعار الداخلية في الأسواق الدولية وبالتالي ينخفض الطلب الكلي على السلع المحلية وزيادة الطلب على السلع الأجنبية وبالتالي ينخفض مستوى الطلب الكلي نتيجة الزيادة في الواردات وإنخفاض الصادرات مما يؤدي إلى تحرك IS يساراً ويستمر في الإنتقال حتى يرجع التوازن الإقتصادي إلى مستواه الأصلي A.

$\nearrow M$ أو $\nearrow G$ (داخليا مقارنة مع الخارج) $\nearrow i$ (يسار) LM (يسار) أو $\searrow IS$ (يمين)
 دخول رؤوس الأموال فائض في ميزان المدفوعات تضخم الطلب
 على العملة المحلية قيمتها سعر الصرف (المنتجات المحلية) p
 الطلب الكلي الصادرات الواردات الطلب الكلي LM أو IS يرجع
 إلى التوازن عوددة التوازن).

2- حركة قوية (BP تحت LM):

الشكل رقم (02): سياسة

الشكل رقم (01): سياسة نقدية إنكماشية مالية توسعية



المصدر: محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبية، ماهيته، مدركاته الأساسية، تطوره، أهم أدواته، مرجع سابق ص 112

عند إنتهاج البنك المركزي سياسة نقدية إنكماشية أو إتباع الدولة سياسة مالية توسعية مما يؤدي إلى إرتفاع معدلات الفائدة المحلية مقارنة مع معدلات الفائدة الخارجية وذلك ناتج عن تحرك منحني LM نحو اليسار وتحرك منحني IS يميناً ليتجه الإقتصاد من النقطة A إلى النقطة B أين يتواجد فائض في رصيد BP نتيجة توافد كميات هامة من رؤوس الأموال لتغطية العجز المسجل على مستوى رصيد الميزان التجاري أي حدوث تضخم في النقطة B يؤدي هذا الفائض إلى تواجد طلب كبير على العملة المحلية نتيجة الإرتفاع في أسعارها في الأسواق الدولية والذي يساهم في ظهور أثرين مختلفين:

- تقلص مستوى الطلب الكلي وعليه يتحرك منحني IS نحو اليسار.
 - يسجل رصيد الميزان التجاري تراجعاً مما يحرك منحني BP يساراً.
- يدعى هذا الأثر المعاكس الإنتعاش بأثر الإستبعاد المفروض من طرف سعر الصرف لتجدد الأخير للتوازن النهائي.

M أو G ↗ i ↗ (داخليا مقارنة مع الخارج) LM (يسار) أو IS (يمين)
 دخول رؤوس الأموال فائض في ميزان المدفوعات تضخم الطلب
 على العملة المحلية قيمتها سعر الصرف p (المنتجات المحلية)
 الطلب الكلي الصادرات الواردات الطلب الكلي LM و IS يرجع
 إلى التوازن (عودة التوازن).

في الأخير من خلال كل ما سبق نلاحظ أن سعر الصرف قناة هامة في السياسة النقدية حيث أن تحقيق الإستقرار والإرتفاع في سعر الصرف العملة يساعد على التحكم الجيد في التضخم وإنخفاض أسعار الواردات، كما يستخدم سعر الصرف كوسيلة إلى جانب سعر الفائدة في إستقطاب الإستثمار الأجنبي.

ويصل تأثير تغيير سعر الصرف إلى الإقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية والميزان التجاري ولهذا تأثيره على الإستثمار الخارجي وتدفق رأسمال المال.

يؤثر سعر الصرف على الإقتصاد من خلال قناتين:

1- الطلب والعرض الكليين.

2- التضخم.

فسعر الصرف يؤثر على الأسعار النسبية للسلع المحلية والأجنبية من خلال قناتي الطلب والعرض الكليتين واللذان تعرفان بأثر الإنتشار الغير مباشر، ذلك أن تحركات سعر الصرف تؤثر على الطلب والعرض مما يؤثر على التضخم بصورة غير مباشرة.

فإنخفاض سعر الصرف يؤثر من جهة على جانب الطلب من خلال إنخفاض أسعار الصادرات وزيادة أسعار الواردات فتزيد الصادرات مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وزيادة الناتج وترتفع معدلات التضخم (التضخم المستورد).

أما بالنسبة لجانب العرض فإن إنخفاض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة أسعار المدخلات المستوردة، مما يدفع المشروعات إلى زيادة أسعار السلع المحلية ومنه معدل التضخم يرتفع، حتى إذا بقي الطلب الكلي ثابت، وهنا نلاحظ جليا أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي.

كما يؤثر تغيير سعر الصرف بصورة مباشرة على التضخم من خلال قناة الإنتشار المباشر من خلال زيادة أسعار الواردات أو الأسعار المحلية للسلع والخدمات التي تدخل في التجارة الدولية.

المطلب الثالث: أثر تخفيض العملة على التضخم

1/ تخفيض العملة:

يعتبر تخفيض قيمة العملة إجراء تلجأ إليه السلطات النقدية في الدولة لتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية وذلك بتخفيض ما تمثله العملة الوطنية من عدد الوحدات النقدية للعملة الأجنبية أي رفع سعر الصرف الأجنبي، ويفرق بين مفهوم قيمة العملة (Dévaluation) وهو تصرف إداري يتم بقرار تتخذه السلطات النقدية بناء على سياسة مقصودة من أجل تحقيق أهداف معينة، أما إنخفاض قيمة العملة (Dépréciation) فهي حالة تلقائية نتيجة ظروف إقتصادية كارتفاع أسعار السلع أو نتيجة زيادة عرض العملة لسوق الصرف الأجنبي ويتعلق التخفيض بالعملات في سوق الصرف الأجنبي فقط في حين يمتد الإنخفاض إلى السوقين سوق الصرف والسوق الداخلي للسلع والخدمات.¹

❖ سلبيات تخفيض العملة:

- يرفع أسعار الواردات مما يؤدي إلى التأثير على الدخل ويحفز التضخم.

- يؤثر في دخل المواطنين في الدولة المنخفضة حيث يفقدون جزء من القدرة الشرائية للعملة الصعبة.

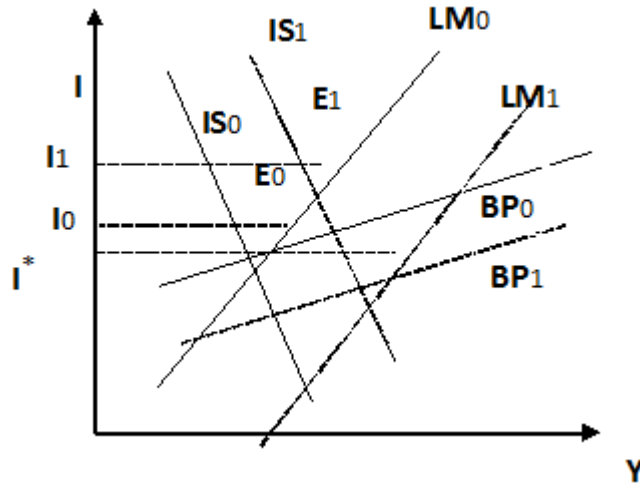
- يسمح بتحسين المنافسة السعرية للمنتجات المصدرة لكنه لا يحل مشكلة المنافسة الهيكلية والجودة.

- يتوجب على الدولة المنخفضة رفع أسعار الفائدة لجذب رؤوس الأموال الخارجية وتفادي هروبها لفقدان العملة الوطنية قيمتها، وهذا ما يؤثر سلباً على النمو الإقتصادي.²

✚ آثر التخفيض:

1. أثر تخفيض العملة على الإقتصاد: يعتبر هذا الإجراء الزيادة في سعر الصرف الأجنبي.

الشكل رقم 03: أثر تخفيض العملة في ظل الحركة غير تامة لرؤوس الأموال وسعر الصرف الثابت.



المصدر: صالح تومي، مبادئ التحليل الإقتصادي الكلي مع تمارين ومسائل محلولة، ص 317

¹ سعيد العناني: "آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية ومواجهتها دراسة حالة الملح بسكرة"، مذكرة ماجستير تخصص تدبير المؤسسات، جامعة حاج لخضر، باتنة 2005-2006 ص 58
² أويابة صالح: "أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الإقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2009"، مذكرة ماجستير تخصص تجارة دولية 2010-2011، ص 123

نفرض ان الإقتصاد يكون موجودا عند النقطة التوازنية E_0 ، إن التخفيض في العملة يرفع من الصادرات ويقلص من الواردات يتحرك منحنى IS ويحدث نفس الشيء بالنسبة للمنحنى BP، إن أول أثر للتخفيض سوف ينتقل الإقتصاد إلى نقطة التوازن جديدة E_1 بدخل أعلى وسعر الفائدة محلي أعلى هو i_1 لكن عند هذا التوازن (الأجل القصير) يحدث فائض في ميزان المدفوعات، والذي يدفع بمخزون النقود (في ظل سعر الصرف الثابت) للإرتفاع ويتحرك منحنى السوق النقدية، ويستمر هذا التحرك إلى أن يتقاطع مع منحنى IS و BP_1 في نقطة جديدة أخرى، وهي النقطة التوازنية الجديدة التي تنتهي في الأجل الطويل بسعر فائدة i_2 أقل من مستواه الأصلي وبدخل توازني أعلى بكثير من سابقه، ومنه فإن التخفيض في العملة يرفع من الدخل ويقلص من أسعار الفائدة فينتقل ميزان المدفوعات إلى وضعية الفائض خلال مسار التعديل (في الأجل القصير)، لكنه يعود في النهاية (الأجل الطويل) إلى وضعية التوازن¹، كما أن الصدمات التي تصدر عن العالم الخارجي سيكون لها نفس آثار

التخفيض في العملة، فالزيادة في الدخل العالمي أو الزيادة في مستوى السعر الخارجي سيكون لها نفس الآثار السابقة، بينما التدهور في سعر الفائدة الخارجي، والذي سوف يحرك منحني BP دون أن يتبعه تحرك في IS، سوف لن يكون أثر على الدخل وسعر الفائدة المحلي، ومع هذا فإن سوف يحدث مسارا أين يصبح ميزان المدفوعات في حالة فائض، ليبدأ منحني LM في التحرك إلى اليمين، ويرتفع الدخل وينخفض سعر الفائدة المحلي إلى النقطة التي يتقاطع فيها منحني IS الأصلي مع منحني BP الجديد.²

2. أثر التخفيض على الصادرات والواردات:

أ/الأثر على الصادرات: قد تلجأ الدول النامية لسياسة تخفيض قيمة العملة من أجل تحسين ميزان مدفوعاتها وذلك من خلال إمكانية الزيادة في حجم الصادرات وبالتالي زيادة حصيلة الدولة من العملات الصعبة، والحد من الواردات أي التخفيض مدفوعات الدولة من النقد الأجنبي، لكن نجاح هذه السياسة يتوقف على عدة عوامل منها مدى مرونة الجهاز الإنتاجي لهذه الدول، ومدى مرونة الطلب على صادراتها.

• **مرون الجهاز الإنتاجي:** إن زيادة الصادرات أمر مرتبط بزيادة قدرة الإقتصاد الوطني على

زيادة الإنتاج، حيث أنه لإعتماد سياسة التخفيض لابد أن تكون قوى الإنتاج الدخل للصادرات قادرة على الإستجابة للطلب العالمي على هذه المنتجات، إلا أن معظم الدول تواجه العديد من الصعوبات لزيادة الإنتاج بصفة عامة والسلع الموجهة للتصدير خاصة، حيث تصطدم بصعوبات في إستغلال الطاقات العاطلة وزيادة الإمكانات المتاحة لقطاع التصدير، إذ يتطلب ذلك موارد أخرى، ويتطلب أيضا بعض الوقت قبل أن تساهم هذه الموارد في العملية الإنتاجية.³

لصالح تومي: "مبادئ التحليل الإقتصادي الكلي"، دار أسامة، الجزائر 2004 ص 325

² صالح تومي: نفس المرجع ص 318

³ أويابة صالح: مرجع سبق ذكره ص 132

• **مرونة الطلب الخارجي على الصادرات المحلية:** تبقى صادرات الدول النامية تحت رحمة

مستوى النشاط الإقتصادي للدول التي تستورد صادراتها، وهي في العادة الدول الصناعية، حيث يتعرض لدورات من الركود الإقتصادي الذي يؤثر في الطلب على منتجات الدول النامية، حيث يؤدي الركود الإقتصادي في الدول الصناعية إلى انخفاض الطلب على صادرات الدول النامية من المواد الأولية

وبالتالي انخفاض أسعار هذه الصادرات في الأسواق العالمية، مما يؤدي إلى انخفاض عائدات الدول النامية، مما يعني أن سياسة تخفيض قيمة العملة في الدول النامية يبقى مرتبطا بحالة إقتصاديات الدول الصناعية، حيث أن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى انخفاض أسعار المواد الأولية فإذا انخفض الطلب رغم انخفاض الأسعار فإن هذا لن يحسن من حصيلة الصادرات للدول النامية، مما يؤدي إلى تدهور أكبر لميزان المدفوعات لأن حصيلة الصادرات قد إنخفضت من جهة السعر ومن جهة الكمية الأمر الذي يعمق العجز في ميزان المدفوعات للدول المعنية.

ب/الأثر على الواردات: إن سياسة تخفيض العملة تؤدي إلى إرتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية مع ثباتها بالعملة الأجنبية مما يؤدي إلى خفض الطلب على

الواردات وإرتفاع الطلب على المنتجات المحلية الشيء الذي يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري ومنه تسوية العجز في ميزان المدفوعات، لكن هذا مرتبط بشروط أهمها:

• **مرونة العرض الخارجي للواردات:** قد تقوم الدول المصدرة للسلع المستوردة من الدول المنخفضة لقيمة عملتها برد فعل يعكس أثر هذا التخفيض، مما يحول دون الحد من تخفيض الواردات لأن أسعارها لم تتغير مقومة بالعملة المحلية، وتنتهج الدول في ذلك أساليب عدة من بينها نظام الإعانات ونظام الإغراق، ويتمثل نظام الإعانات في تقديم مزايا نقدية أو عينية للمصدرين حتى يتمكنوا من تصدير سلع معينة أما نظام الإغراق فهو بيع السلع المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بثمان يقل عن نفقة إنتاجها، أو يقل على أثمان السلع المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق، أو يقل عن ثمن الذي تباع به في السوق الداخلي.

• **مرونة الطلب الداخلي على الواردات:** يؤدي إنخفاض قيمة العملة المحلية إلى إرتفاع أسعار الواردات يتحقق ذلك إذ أن إرتفاع أسعار الواردات قد يؤدي إلى نقص نسبي في الطلب عليها لكن هذا النقص يكون في السلع الكمالية، وبما أن جل ما تستهلكه الدول النامية يكون مستوردا من تجهيزات ومواد غذائية وأدوية، فإن تخفيض قيمة العملة المحلية لا يؤدي إلى نقص الواردات بل يؤدي إلى زيادة فاتورة المدفوعات بالعملة الأجنبية، مما يؤدي إلى زيادة سوء حالة ميزان مدفوعاتها ذلك لأن الجهاز الإنتاجي لهذه الدول غير قادر على إنتاج سلع بديلة للواردات، وقد يوفر جزءا من هذه الواردات

لكن بأسعار ليست تنافسية.¹

3. **التخفيض وأثره على مستوى الأسعار:** سياسة التخفيض لقيمة العملة تعتبر

بحد ذاتها مصدرا

لإرتفاع الأسعار المحلية من خلال ما يلي:

إن إرتفاع أسعار المستوردات وإنخفاض أسعار الصادرات نتيجة لتخفيض قيمة العملة، سيؤدي إلى إرتفاع الطلب على المنتجات الوطنية وهذا الإرتفاع في الطلب على المنتجات الوطنية سيكون على جانبيين وهما:

- الطلب المحلي سيحاول البحث عن مواد محلية بديلة عن الإستيرادات التي إرتفعت أسعارها.

- الطلب على المنتجات الوطنية سيرتفع أيضا بعد أن أصبحت أرخص من السابق.

4. **التخفيض وأثره على حركة رؤوس الأموال:** من ضمن الأساليب الرئيسية والمهمة التي تدفع الأفراد إلى تحريك رؤوس أموالهم بين الدول هو التخفيض، ويتم التخفيض عندما يتوقع الأفراد بأن الدولة سوف تقوم بالتخفيض، فإنهم في هذه الحالة سيقومون بتحريك أموالهم نحو الخارج لتجنب الخسارة المحتملة من جراء التخفيض أو البحث عن أرباح.²

5. الأثر على التضخم: يترتب على تخفيض قيمة العملة إرتفاع في الأسعار المحلية، مما يؤثر على ميزان المدفوعات بطريقة معاكسة، وبالتالي يفقد بعض المكاسب التنافسية الناجمة عن تخفيض قيمة العملة، فعلى السلطات أن تحتوي الآثار التضخمية لإنخفاض قيمة العملة المحلية، فإنتشار التضخم يمكن أن يؤدي إلى إزالة جميع المكاسب الناجمة عن تخفيض قيمة العملة، وبالنظر إلى أوضاع الدول النامية نجدها تنسم بعدم مرونة جهازها الإنتاجي وتطبيقها لسياسات تجعلها تتخبط تحت وطأة الضغوط التضخمية كسياسة التمويل بالعجز، ويؤدي زيادة الطلب على صادرات الدول النامية إلى إرتفاع الأسعار دون زيادة الكمية المصدرة من السلع خاصة المواد الأولية، مما يؤدي إلى عكس أثر إنخفاض قيمة العملة بالنسبة للأجانب، ومن ثم فإن تخفيض العملة لن يحسن من وضعية ميزان المدفوعات بل قد يؤدي إلى فقدان الثقة في العملة المحلية، وبالتالي زيادة الطلب على العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية مما يؤدي إلى تدهور مضاعف لقيمة العملة المحلية، مما يزيد الضغوط التضخمية، ويمكن أن تفقد النقود وظيفتها كمخزون للقيمة.³

¹ أويابة صالح: نفس المرجع ص 133

² صبحي حسون الساعدي، أياد حماد عبد، مداخله بعنوان: "أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على إنتقال رؤوس الأموال في البلدان المختارة"، مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 04، العدد 07، 2011 ص 92

³ أويابة صالح: مرجع سبق ذكره ص 134

المبحث الثالث: سعر الصرف والتضخم في الجزائر خلال الفترتين 1990 إلى غاية 2016.

عرف نظام سعر صرف الدينار الجزائري تطورات هامة منذ الإستقلال وإلى ذلك إنطلاقاً من نظام الربط بالفرنك بعد الإستقلال إلى نظام الربط بسلة من العملات بداية 1973 وصولاً إلى نظام التسيير الحركي للدينار في نهاية 1987، ثم تطبيق نظام جلسات التثبيت بداية من أكتوبر 1994 ليتم بعدها إنشاء سوق للصرف بين البنوك إذ أن بإنتهاج نظام الصرف العائم المدار، تجري كل هذه الإجراءات في ظل نظام الرقابة على الصرف مع سعي نحو قابلية تحويل الدينار في مجال المعاملات الجارية.

المطلب الأول: مراحل تطور سعر الصرف في الجزائر.

كانت سياسة سعر الصرف في الجزائر قبل 1990 مهمشة حيث كان تحديد معدل صرف العملة إدارياً. كون الجزائر تتبع سياسة الإقتصاد الموجه حيث عرفت هذه الوضعية منعرجاً مع حلول التسعينات وأصبحت سياسة الصرف تلعب دوراً هاماً في إطار تسوية الأزمة وتجاوز الصعوبات التي تواجه الدولة في مرحلة الإنتقال إلى إقتصاد السوق فهنا نبرز طبيعة نظام سعر الصرف الجزائري وتطوره خلال 03 مراحل مر بها:

المرحلة الأولى: سياسة الصرف الموجه (1963-1986)

عرفت سياسة سعر الصرف الموجه عدة مراحل بداية بنظام الربط بعملة واحدة ثم الربط بسلة من العملات.¹

أنظام الربط بعملة واحدة (1964-1973): في هذه الفترة كل بلد عضوفي صندوق النقد الدولي ملزما بالتصريح عن تكافؤ عملته إلى وزن معين من الذهب الصافي أو بالنسبة للدولار، حيث حددت الجزائر سعر صرف الدينار ما يعادل 180 ملغ من الذهب، وهونفس قيمة التكافؤ للفرنك الفرنسي.²

في سنة 1968 خفضت فرنسا من قيمة الفرنك بعد تعرضه لهجمات مضاربة، مما أدى إلى استخدام جل إحتياطاته في الدفاع عنه إلا أن الدينار الجزائري لم يتأثر بهذا التخفيض وبقي ثابتا خلال الفترة 1969-1973 وذلك بسبب شروع الجزائر خلال هذه الفترة في إطلاق المخطط التنموي الثلاثي لبرنامج الإستثمار موجه خاصة للمناطق المحرومة من أجل مكافحة التفاوت الجهوي، وهذا ما يتطلب إستقرار سعر الصرف.

أمام هذه الوضعية ظهر نظام جديد للتسعير للدينار بإنطلاق الخطة الرباعية الثانية إلى تحقيق هدف مزدوج:³

¹ لعلوموسى بوخاري، نفس المرجع ص 291

² بن بوزيان محمد، زياتي الكاھر: "الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة مقارنة مع تونس والمغرب"، محاضرات الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، ماي 2002، ص 11

³ عطاء الله بن طيرش: "أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية - حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، غرداية، 2010-2011، ص 100

1- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة الدينار الجزائري تفوق قيمته الحقيقية، وهذا من أجل تخفيف تكلفة التجهيزات والمواد الأولية ومختلف المدخلات المستوردة.

2- السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتنبؤاتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات عنيفة لسعر الصرف وهذا عن طريق إستقرار القيمة الخارجية للدينار الجزائري.¹

ب- نظام الربط بسلة من العملات (1974-1986):

لجأت السلطات النقدية الجزائرية عقب إنهيار نظام الصرف الثابت وإتجاه عدة دول إلى تعويم عملاتها إلى ربط الدينار بسلة من العملات وتم ذلك في جانفي 1974، وتم تشكيل هذه السلة من 14 عملة صعبة والمشكلة لهيكل المدفوعات أي العملات التي تتم بها التسوية*، واستعمل الدولار الأمريكي كعملة عبور بين الدينار وباقي عملات السلة.²

ونتيجة لذلك فقد تحولت الجزائر في تحديد قيمة الدينار من عملة واحدة إلى سلة موزونة وتهدف هذه السياسة إلى الحفاظ على سعر الصرف الحقيقي في مواجهة شركاء التجارة وتحقيق الإستقرار لسعر صرف الدينار، حيث إرتفاع قيمة عملة معينة داخل السلة يعني إنخفاض العملات الأخرى بالنسبة لتلك العملة والعكس.³ هذا بالإضافة إلى سعي السلطات النقدية آنذاك إلى إيجاد نظام تسعيرة يتفادى السلبيات التي عرفها نظام الصرف في المرحلة السابقة والتي تتمثل في:

- عدم خضوع تسعيرة الدينار الجزائري لتطور معدلات التبادل.
- عدم تأثير التسعيرة بتطور رصيد الميزان التجاري.

وبالتالي فإن القوة الشرائية للدينار الجزائري أصبحت تتحدد عن طريق علاقة ثابتة بين هذا الأخير وسلة من عملات أختيرت على أساس وزنها وأهميتها في المبادلات والتسويات الخارجية ويلعب الدولار الأمريكي دور العملة الوسيطة بإعتباره العملة الرئيسية التي يتمحور حولها هذا النظام بحيث تسمح تسعيرته على مستوى سوق صرف باريس بتحديد تسعيرة بقيمة العملات المكونة للسلة ومنه تحديد القيمة الخارجية للدينار ويقوم البنك المركزي بحساب سعر صرف الدينار بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي بإتباع الخطوات التالية:

1- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.

¹ لحوموسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 291
* تتكون هذه السلة من: الدولار الأمريكي، الشلنغ النمساوي، الفرنك الفرنسي، الفرنك السويسري، الفرنك البلجيكي، الجنيه الإسترليني، ليرة إسبانية، الليرة الإيطالية، الدولار الكندي، الكورون الدنماركي، الكورون السويدي، المارك الألماني، الكورون النرويجي، الغلورين الهلندي.
² محمد راتول: "تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات"، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الإقتصادية - الواقع والتحديات-، جامعة الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004، ص 336
³ دحميات محمود: "مدخل للتحليل النقدي"، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 157

2- حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.
3- حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري.
4- يتم بعد هذه العملية حساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى

المسعرة من طرف البنك المركزي.

المرحلة الثانية: سياسة الصرف بعد التحرير

عرف نظام الصرف في هذه المرحلة بسياسة الصرف الإيجابية أو التسيير الديناميكي للصرف والتي مرت بعدة مراحل من بينها الإنزلاق والتخفيض الصريح وصولاً إلى طريقة التسعير وسوق الصرف ما بين المصارف.¹

أدى التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986 إلى دخول الإقتصاد الجزائري في أزمة حادة، تميزت بعجز في الإقتصاد الجزائري أي ما يعرف بالعجز بالتوأم، أي تزامن العجز في ميزان المدفوعات والموازنة العامة، مما جعل الإقتصاد الوطني في حالة ركود جراء تدني الواردات لمختلف المدخلات التي يحتاجها الجهاز الإنتاجي، وقد أدى هذا الوضع إلى محاولة إدخال إصلاحات جذرية في مختلف المجالات، أي التوجه إلى إقتصاد توجيه آليات السوق الحرة وبعد ذلك أصبح الدينار قابلاً للتحويل في المعاملات الجارية مع الخارج.

من هذا المنطلق أعلنت السلطات النقدية منذ منتصف سنة 1990 عن رغبتها في التوصل إلى قابلية تحويل الدينار بالنسبة للعملات الجارية بعد ثلاث سنوات، أي مع بداية سنة 1994 على أقصى

تقدير. على أن تتم هذه العملية بشكل تدريجي وإحترازي، وقد تمثلت عملية تعديل سعر الصرف وفق الطريقة التالية:

(1) الإنزلاق التدريجي:

يقصد بالإنزلاق التدريجي تعديل سعر الصرف بتخفيض قيمة الدينار بصفة تدريجية ومنتظمة، وإستمرت من نهاية سنة 1987 إلى شهر سبتمبر من سنة 1992، وقد تم تعديل سعر الصرف بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة، حيث إنتقل سعر الصرف من 4.936 دينار لكل دولار في نهاية سنة 1987 إلى 8.032 دينار مقابل كل دولار مع نهاية سنة 1989 لتعرف بعد ذلك عملية الإنزلاق بداية من سنة 1990 وذلك تماشياً مع تطبيق الإصلاحات، لينتقل بعد ذلك سعر الصرف للدينار إلى 12.1191 لكل دولار، وإستمر هذا الإنزلاق إلى غاية بداية سنة 1991 حيث وصل إلى 17.7665 دينار

¹ لعلومسي بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 295

مقابل دولار وإستقر سعر صرف الدينار عند حدود هذا المستوى طيلة الأشهر الستة الموالية.¹

(2) التخفيض الصريح:

قرر مجلس النقد والقرض في سنة 1991 تخفيض سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار الأمريكي وذلك حسب الإتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي في إطار الإستعداد الإئتماني وذلك بنسبة 22 % ليصل سعر الصرف إلى 22 دينار مقابل الدولار وإستمر هذا الوضع إلى غاية 1994.

إن الإستقرار الذي عرفه سعر الصرف بين سنوات 1991-1994 لم يكن يقابل الأساسيات الإقتصادية، فقد حدث صدمات معاكسة في شروط التبادل،² إضافة إلى التوسع في السياسات الميزانية والنقدية أدت إلى جعل مستوى التضخم في الجزائر أعلى من المستوى السائد لدى شركائها التجاريين مما أدى إلى إرتفاع قيمة الدينار الجزائري بالمعدلات الحقيقية بنسبة 50 % بين سنوات 1991-1993 بينما إرتفعت النسبة بين السعر في السوق الموازي والسعر الرسمي في سنة 1994 إلى أربع أضعاف، بعد أن إنخفضت حوالي خمسة أضعاف في منتصف الثمانينات إلى ضعفين في سنة 1991.

حيث قبل إبرام الإتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي سنة 10-04-1994 إلى تعديل طفيف لم يتعدى 10 %، وذلك تهيئة لقرار التخفيض الذي إتخذه مجلس النقد والقرض 10-04-1994 وذلك بنسبة 40.17 %، وبهذا أصبح سعر صرف 36 دينار مقابل دولار أمريكي، والتي كانت كذلك مرفقة بجهود كبيرة قصد تحرير الإقتصاد الوطني.³

(1-2) أهداف قرار التخفيض: إستهدف قرار التخفيض للوصول إلى:

- قابلية تحويل الدينار على المدى المتوسط.

- ربط سياسة الصرف بحجم الواردات وذلك بإختيار التوليفات المختلفة لسعر الصرف وإصلاح نظام تسعيرة الدينار اعتماداً على طريقة التثبيت.
- إتخاذ عدة إجراءات بهدف دعم السعر الجاري للدينار والحد من التضخم وتعديل الكتلة النقدية وتطبيق أسعار فائدة ملائمة.
- إعادة تكوين إحتياطي الصرف بتنويع الصادرات خارج المحروقات وتحرير الواردات من سلع وخدمات والبحث عن تمويل متعدد الأطراف للدين الخارجي.⁴

¹ داودي مسعود، سعداوي موسى، "إستراتيجية التشغيل في الوطن العربي - حالة الجزائر"، مجلة الأبحاث الإقتصادية، جامعة سعد دحلب، 2006، ص 178

² لحوموسي بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 297

³ بوزاهوسيف الدين، "اسعار الصرف والنفط - دراسة قياسية لإختبار العلة الهولندية، حالة الجزائر"، ص ص 38-39

⁴ لحوموسي بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 298

2-2) طريقة التسعير: تمثل هذه الطريقة أحد التقنيات للتسعير بالمزاد العلني لتحديد سعر الصرف للدينار بداية من الثلث الأخير لسنة 1994 إلى غاية سنة 1995، حيث تعتمد هذه الطريقة على

جلسات يومية تعقد في مقر البنك المركزي، وتجمع ممثلي المصارف التجارية المقيمة برئاسة ممثل البنك المركزي، فإستطاعت هذه التقنية سعر الصرف شبه الحقيقي¹. يخضع لقانون العرض والطلب، بالإضافة إلى نجاح البنك المركزي في توجيه سعر الصرف من جانب واحد، مما يتوافق مع الأهداف المتعلقة بإحتياجات الصرف والسياسة النقدية.

المرحلة الثالثة: الدينار ما بعد التحويلية

أ- الإطار التنظيمي لتحويلية الدينار:

تتطلب تحويلية أي عملة بشكل عام على توفير بعض الشروط الأساسية لنجاح هذه العملية، ومن بين هذه الشروط:

***توفير إحتياجات:** ذلك أن رفع الرقابة على العملة الصعبة يؤدي إلى زيادة الطلب عليها وبالتالي لابد من توفير إحتياجات لهذا الطلب بتوفير العملة الصعبة وذلك لحماية العملة الوطنية.

***مرونة سياسة الصرف:** يجب أن تتوفر سياسة الصرف على قدر المرونة لكي يقوم سعر الصرف دوره كأداة تنظيم بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية، كما أن مرونة الصرف تقضي على أسواق الصرف الموازية.

***إختيار معدل يعكس الواقع الإقتصادي والتطورات المستقبلية للمؤشرات الكلية والإحتفاظ بإستقرار نسبي لمعدل الصرف وتحكما في التضخم.²**

***إقامة سوق للصرف ومكاتب للصرف وفي هذا الإطار قامت السلطات النقدية في الجزائر بداية من 1991 بوضع مجموعة من الإجراءات وذلك بغية الوصول إلى القابلية الجارية لتحويل الدينار.**

ب- الإنطلاق الفعلي لتحويلية الدينار:

تعتبر سنة 1994 بمثابة الإنطلاقة الحقيقية لتحويل الدينار، وذلك بتنبي التحويلية التجارية من خلال تحرير المدفوعات الخاصة بالواردات، وهذا ما أدى بالبنك المركزي إلى تبني نظام التسعير لسعر الصرف أي أنه يخضع للعرض والطلب. اتبعت هذه الخطوة بصدور مجموعة من التعليمات التنظيمية التي وسعت في مجال تحويلية الدينار.

• أدخلت في سنة 1995 حق تحويل الدينار لمن يريد إكمال دراسته في الخارج، حيث تعرف

هذه العملية بإسم المعاملات الجارية غير المرئية ويشترط تقديم الإثبات على ذلك ويجب أن تكون المبالغ المحولة في الحدود المسموح بها سنويا.

¹ رمل محمد، "دراسة العلاقة بين الصادرات والواردات وأثره على سعر الصرف - حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد عالمي، جامعة معسكر، 2010/2011، ص 104
² لطلوموسي بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص ص 303-304

• وفي سنة 1997 أصدر البنك المركزي تعليمية تقتضي بتحويل الدينار لمن يريد أن يسافر إلى

الخارج في إطار الرحلات السياحية.

• سمحت الإجراءات السابقة بتحويلية الدينار بشكل تام ابتداء من 15/09/1997 مما سمح

للجزائر بالمصادقة على أحكام المادة الثامنة من قانون الأساسي لصندوق النقد الدولي.¹

• حددت التعليمية (98-02) شروط تحويل العمال والأجانب والمسجلين حسب التنظيم

الخاص بالعمال الأجانب شروط تحويل رواتبهم إلى بلده الأصلي.

• في إطار ترقية الإستثمارات الأجنبية في الجزائر أصدر البنك المركزي التعليمية (2000-03)

والقاضية بالسماح للمستثمرين الأجانب بتحويل الإيرادات الناتجة عن إستثماراتهم، وذلك بعد موافقة المصالح الخاصة بمراقبة الصرف في البنك المركزي، أما فيما يتعلق بالأموال المستثمرة في المحافظ المالية فقد سمحت التعليمية (2000-04) لغير المقيمين من الإستثمار في المحافظ المالية وذلك بشراء الأسهم والسندات المتداولة في البورصة دون إعادة تحويلها إلى الخارج.²

يمكن للمتعاملين الجزائريين القيام بإستثمارات في الخارج وتحويل الأموال، لكن يجب على المستثمر أن يعيد هذه الأموال إلى الوطن وفق آجال محددة.

كما يمكن للمتعاملين الإقتصاديين حسب التعليمية (2002-01) أن يقوموا بتحويل الأموال إلى الخارج بهدف تدعيم أنشطتهم المكملة لنشاطهم الإنتاجي في الجزائر وذلك بعد الحصول على الموافقة من مجلس النقد والقرض.

إشكالية تحويلية الدينار: بين التدرج والصدمة: إن النمو المضطرد لإحتياجات الصرف والتي بلغت 110 مليار دولار سنة 2007 والتسديد شبه الكلي للمديونية الخارجية قد أعادت للنقاش قضية التحويلية الكلية للدينار وما يتعلق بها من تحرير

كلي لحركة رؤوس الأموال، وقد ظهر تياران من الإقتصاديين الجزائريين حول هذه القضية.³

التيار الأول مع التحويلية الكلية للدينار وعن طريق الصدمة ويمثل هذا التيار مجموعة من الإقتصاديين، حيث يرى هؤلاء أنه يجب إتخاذ قرار جريء والإستفادة من الأوضاع الحالية المتمثلة في إرتفاع إحتياجات الصرف*¹.

¹ لخلو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 306

² بريري محمد أمين، "مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية - دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، ص 37

³ لخلو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 307

* 1 حجج هذا التيار على ترك العملة الوطنية تتحرك بحرية في سوق الصرف، يؤدي إلى توفير أداة فعالة لتعديل النشاط الإقتصادي، كما أنه يمثل مؤشر دائم على تنافسية الإقتصاد الوطني، كما أن التغيرات في سعر صرف العملة الوطنية في سوق الصرف تؤدي إلى سلسلة من التدفقات الأساسية كالإستثمارات والواردات، مما يؤدي إلى إرتباط الإقتصاد الوطني بالإقتصاد العالمي.

أما التيار الثاني يمثل في مسؤولي الحكومة الحالية، ويرون أنه من الأفضل الإستمرار في التدرج في التحويلية للدينار*¹.

المطلب الثاني: مراحل تخفيض الدينار

لم يكن إجراء تخفيض العملة منتشرا في ظل النظام الذهبي ولذلك يمكن إعتباره من أهم خصائص النقد الدولي الحالي، ورغم أن تخفيض العملة الوطنية يحقق بعض المزايا للدول التي تقوم به إلا أنه إجراء قد يتسبب في خلق فوضى وإضطراب وعدم الإستقرار في التوازنات الإقتصادية. ونتيجة لذلك فقد مرت عملية تخفيض الدينار بـ 03 مراحل وهي كما يلي:

المرحلة الأولى: إتفاق الإستعداد الإنتمائي الأول 1989-05-31

لجأت الجزائر إلى FMI من أجل الإستفادة من دعم المجموعة الدولية المالية ذلك لإعادة دفع الديون والنهوض بالإقتصاد الوطني، وافق FMI على تقديم 155.7 مليون وحدة سحب.

يعتبر قانون النقد والقرض من أهم النصوص التشريعية للنظام المصرفي في تاريخ الجزائر المستقلة، حيث جاء بقواعد تنظيمية ورقابية وتوجيهية تتناسب وخصوصيات إقتصاد السوق، ونال بفضل إستقلالية إجرائية والسلطة اللازمة للإشراف على النقد والقرض في الجزائر.¹

ومن بين النتائج المترتبة على الإتفاق: لقد صادق الإتفاق تطبيق إجراءات جديدة في المجال النقدي من خلال صندوق النقد والقرض في 1994/04/14 والذي يسمح بتطبيق سياسة نقدية صارمة كرسست أدوات السوق الحرة من خلال رفع معدلات التضخم الحقيقية والتأطير الشامل للقروض، إلا أن هذا لم يمنع من حدوث إختلالات وإختناقات تضخمية، حيث بلغ التضخم سنة 1990 مستوى 17.2 % رغم التحسن الذي لوحظ في الناتج الداخلي الخام سنة 1989 مقارنة بسنة 1987-1988 إلا أنه يبقى نموا ضعيفا جدا، إضافة إلى ذلك العجز الذي سجله ميزان حساب رأس المال إذ بلغ 0.44 مليار دولار كما عرفت الكتلة النقدية M2 إرتفاعا محسوسا بلغ نسبة 11.32 % وإنخفاض مستوى النشاط الإقتصادي ليصل إلى 2.4 % وتدني مستوى الإستهلاك الإجمالي بـ 5.2%².

المرحلة الثانية: إتفاق الإستعداد الإنتمائي الثاني 1991-06-03

تم الإتفاق على الإستعداد الإنتمائي الثاني بين الجزائر وFMI بتاريخ 03-06-1991، حيث تم تحرير وحدة حقوق خاصة مقسمة على أربعة شرائح كل شريحة بمبلغ 75 مليون وحدة سحب خاصة.

* 1 حجج التيار الثاني يؤكد على الأخطار التي تنتج عن رفع الرقابة على سعر الصرف كهروب رؤوس الأموال كما أن التحرر الكلي سيؤدي إلى تعرض الدينار إلى هجمات مضاربة خاصة إرتباط الإقتصاد الوطني بمورد وحيد وهو قطاع النفط.

1 باشونده رفيق، سليمان زناقي "عوامل نجاح الجهاز المصرفي الجزائري"، الملتقى الوطني الأول للمنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الإقتصادي، جامعة الشلف، 14-15 ديسمبر 2004.

2 نعمان سعيدي "البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي"، دار البيضاء، الطبعة الأولى، 2011، ص 252.

الشريحة الأولى: جوان 1991

الشريحة الثانية: سبتمبر 1991

الشريحة الثالثة: 1991

الشريحة الرابعة: 1992

حيث الشريحة الرابعة لم يتم سحبها لعدم إحترام الحكومة لمحتوى الإتفاقية المبرمة مع الصندوق النقدي الدولي إذ قامت الحكومة بإجراءات لمحاولة إمتصاص الغضب الإجتماعي حيث شكلت عبء على الخزينة. ومن أهدافه:

- التقليل من حجم تدخل الدولة في الإقتصاد وترقية النمو الإقتصادي عن طريق تفعيل

المؤسسات الإقتصادية العمومية منها والخاصة، حيث على هذه الأخيرة أن تسعى لتوسيع صادراتها قصد التحقيق من هشاشة التوازن الخارجي.

- تحرير التجارة الخارجية والداخلية من خلال العمل على تحقيق قابلية الدينار.
- ترشيد الإستهلاك والإدخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات وكذلك

أسعار الصرف.

ولتحقيق هذه الأهداف قامت الحكومة بوضع مجموعة من الإجراءات النقدية:

- تحويل العديد من السلع من نظام الأسعار المراقبة إلى نظام أسعار الهامش الأقصى، وتحويل

العديد من السلع إلى نظام الأسعار المصروفة، وهذا في إطار القانون 89/12.

- العمل على الحد من الكتلة النقدية M2 بجعلها في حدود 41 مليار دج.

- تخفيض الدينار قصد التقليل من الفرق الموجود بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار صرف

السوق الموازي على ألا يتجاوز هذا الفرق 25 %¹ تعديل المعدلات المطبقة في إعادة التمويل، حيث رفع معدل الخصم في أكتوبر 1991 من 10.5 % إلى 115 %، رفع المعدل المطبق على كشوف البنوك من 15 % إلى 20 % وتحديد سعر تدخل بنك الجزائر على مستوى السوق النقدية بـ 17 %.

- تأطير تدفقات القرض للمؤسسات المختلطة غير المستقلة.

- إستمرار سلبية معدل الفائدة الحقيقي.

- إرتفاع التكلفة المتوسطة لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر إلى 14 %.

- توسيع إعادة التمويل لدى بنك الجزائر بنسبة 66 %.

¹ عبد الجليل هجيرة "أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري - حالة الجزائر -"، مذكرة الماجستير، جامعة تلمسان، 2011-2012، ص 86

- توسيع القروض المقدمة للإقتصاد بنسبة 31.90 % رغم إجراءات التطهير المالي للبنوك والمؤسسات.

- نمو الكتلة النقدية M2 بـ 21.3 % بعد ما كان معدل النمو في سنة 1990 يساوي 11.3 %.

- تراجع معدل السيولة إلى 53 % بعد ما كان في سنة 1990 يساوي 64 %.
- استمرار ارتفاع معدل التضخم بمؤشر أسعار المستهلك حيث وصل إلى 22.8 %، هكذا

كان أداء السياسة النقدية بشكل عام غير فعال خلال هذه الفترة رغم التحكم في معدل السيولة، وقد يعود هذا للكثير من العوامل الإقتصادية وغير الإقتصادية. وقد ترجع صعوبة السير الحسن لبرنامج الاستعداد الإنتماني إلى إستقالة الحكومة وظهور حكومة أخرى التي انصب إهتمامها على تنظيم إنتخابات تشريعية الأمر الذي يتطلب نوع من السلم الإجتماعي فظهرت مشكلة الموائمة الصعبة بين مقتضيات الوضع الإجتماعي والتطبيق الصارم لإجراءات الإتفاق.

- جعل سعر صرف الدولار في حدود 24.50 دينار ليصل في نهاية ديسمبر 1991 إلى

26.5 مليار دينار.

- تقليص النفقات العامة، تسيير وتجهيز ورفع الأسعار للوصول إلى رصيد موجب للخزينة

31.80 مليار دينار.

- مراجعة إعادة تمويل البنك للبنوك التجارية، بزيادة التكاليف للحد من التوسع

النقدي.¹

المرحلة الثالثة: إتفاق الإستعداد الإنتماني الثالث 1994

في 09 أبريل 1994 وبعد فشل إتفاقيات الإستعداد الإنتماني الأول والثاني تم إرسال رسالة إلى صندوق النقد الدولي المتعلقة بإتفاق الإستعداد الإنتماني وهو إتفاق تثبيت لمدة سنة خاصة بتمويل التسهيلات الموسعة وبمقتضى هذه الرسالة منح صندوق النقد الدولي قرضا مقدرا بـ 01 مليار دولار لتدعيم برنامج التصحيح ومن بين أهداف البرنامج:

- توفير مناصب عمل جديدة والعودة إلى النمو الإقتصادي.
- المعدل المستهدف للناتج المحلي الداخلي 03 % سنة 1994.
- دعم القيمة الخارجية للعملة وذلك بزيادة إحتياطيات الصرف.
- تخفيض معدل التضخم.

¹ عبد الجليل هجيرة: نفس المرجع السابق، ص 89

جدول رقم (02): بعد المؤشرات الاقتصادية قبل 1994

السنة	1990	1991	1992	1993
معدل النمو %	-1.3	-1.2	-1.6	-2.2
معدل التضخم %	16.62	25.89	31.87	20.54
PIB/M2	58.74	44.32	43.74	49.62

Source : Banque d'Algérie 2000

- تمثلت سياسة سعر الصرف في هذا البرنامج بالقيام بـ:
- تخفيض الدينار الجزائري بنسبة 40.07% ويدل على أن قيمة الدينار يجب أن تعكس الواقع الاقتصادي.
 - الوصول إلى قابلية تحويل الدينار على المدى المتوسط حتى يتمكن جميع المتعاملين الذين تتوفر لديهم أموال بالدينار الحصول على العملة الصعبة.¹
 - ومن أهم النتائج المحققة في هذا البرنامج:
 - تحقيق توازن نسبي لسوق الصرف.
 - 5.3 مليار دولار وفرتها إعادة جدولة الديون.²
- المطلب الثالث: التضخم في الجزائر:**

مر التضخم في الجزائر بعدة مراحل وهذا على حساب النظام السياسي والاقتصادي المتبع ولهذا نلاحظ المراحل التالية:

المرحلة الأولى 1962/1990: تميزت بالتحديد الإداري للأسعار عن طريق مجموعة من القرارات الإدارية، فالإدارة هي تلك التي تعمل على تحديد الأسعار مع هامش تجاري متناسب مع الكلفة بالإضافة إلى المراقبة الصارمة وإستقرار الأسعار.³

تميز نظام الأسعار في الجزائر في هذه الفترة بالنتائج التالية: إرتفاع أسعار المنتجات المصنوعة محليا مقارنة بالسلع المستوردة، ظهور التضخم النقدي⁴ في العديد من القطاعات يلعب دور قانون الطلب

¹ محمد بن بوزيان، الطاهر زياتي "الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر"، دراسة مقارنة بين المغرب وتونس الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة 21-22 ماي 2002، البلدة جامعة سعد دحلب، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الملتقى الوطني، ص 10

² <http://Algeria.today>

³ خباياة عبد الله: "سياسة الأسعار في إطار العملة الاقتصادية - حالة الجزائر -"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2005/2006، ص 181

⁴ خباياة عبد الله: نفس المرجع السابق، ص 191

والعرض مفعوله على حساب القدرة الشرائية للمواطنين، عدم تطابق الدخول مع الأسعار المرتفعة.¹

تطلب إستراتيجية التنمية في الجزائر تمويل ضخم وأمام عجز الإدخار الوطني على تلبية الإحتياجات الضرورية لتمويل الإستثمارات لجأت السلطات العمومية إلى الإقتراض إضافة إلى الإصدار النقدي الذي ليس له مقابل مادي قدر التضخم سنة 1970 بـ 3.7 % بلغ ذروته في الفترة سنتي 1985، 1986 حيث قدر على التوالي بـ 12.4 %، 10.5 %، وكان ذلك سبب الإصدار النقدي لمواجهة عجز الميزانية نتيجة إنهيار أسعار البترول.

المرحلة الثانية 2013/1990: وهي مرحلة تحرير الأسعار وتميز التضخم فيها بالتذبذب بسبب الإجراءات والسياسات المتبعة الهادفة للحد من الضغوط التضخمية، تميزت الفترة الممتدة ما بين 1992/1990 بالتزايد المتواصل للتضخم الذي بلغ سنة 1992 معدل 31.7 % وهذا بسبب التوسع النقدي المتتالي لإرتفاع معدلات السيولة، تزايد حجم الطلب مع ركود مستويات الطلب،² التغير السلبي للأصول الخارجية الصافية، حيث وصل إلى (-0.68) %، سنة 1992 أثار إرتفاع الأصول الخارجية الصافية سنة 1991، حيث بلغ نسبة 279.2 % سيطرت الأصول الداخلية الصافية في إجمالي الكتلة النقدية،³ التحول إلى إقتصاد السوق وبالتالي تحرير الأسعار من جهة، فالأسعار الحرة إرتفعت من 10 % سنة 1989 إلى 73 % سنة 1992.⁴

• في سنة 1993 إنخفض فيها معدل التضخم بـ 11 نقطة⁵، نتيجة لإنخفاض وتيرة التوسع النقدي من 24.71 % إلى 21.62 % التغير السلبي للأصول الخارجية الصافية الذي بلغ نسبة (-13.35) % إستقرار مستويات الطلب الكلي.

• فترة 1996/1994: كان نتيجة الإختلالات التي ظهرت على مستوى الكلي الناجمة عن

إستمرار إنخفاض أسعار البترول أدت إلى تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي المبرم مع صندوق النقد الدولي.

✓ تحول عجز الميزانية المقدّر بـ 8.7 % من الناتج الداخلي الإجمالي في بداية الإصلاح

إلى فائض في الميزانية قدره 2.4 % من الناتج الداخلي عام 1997.
✓ أدى خفض أعباء الدين إلى عجز الميزانية العامة للدولة، وتحسن ميزان المدفوعات.⁶

¹ خباياة عبد الله: نفس المرجع السابق، ص 190

² دواسي مسعود: "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي - حالة الجزائر (1990-2001)-"، أطروحة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2006/2005، ص 406

³ علة محمد: "الدولة ومشاكل عدم إستقرار النقد وأثر الدولار الإقتصادي الجزائري"، ص 150

⁴ خباياة عبد الله: نفس المرجع السابق، ص 203

⁵ علة محمد: نفس المرجع السابق، ص 150

⁶ بطاهر علي: "سياسات التحرير والإصلاح الإقتصادي في الجزائر" مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة شلف، ص 2009

- فترة 1999/1996: خلال هذه المرحلة هناك تناقص في معدلات التضخم حيث وصل إلى 2.6 % سنة 1999 ويعود هذا الانخفاض إلى عدة عوامل منها:
 - ✓ إعتدال وتيرة التوسع النقدي.
 - ✓ التحكم في السيولة الإقتصادية.
 - ✓ إرتفاع نسبة الأصول الخارجية الصافية في حجم الكتلة النقدية بوتيرة جيدة حيث سجلت نسبة 409.37 % سنة 1996 و 521.16 % سنة 1997 وهي ناتجة لإرتفاع إحتياطات الصرف.
 - ✓ تدني حجم الإئتمان المحلي خلال فترة 1999/1996 كاملة.
 - ✓ إستقرار منتج الطلب والذي كان يتغذى من إنتشار البطالة خلال هذه المرحلة.¹
- فترة 2016/2000: إستمر التضخم في الإنخفاض إذا قدرت سنة 2000 نسبة 0.3 % مقابل 2.6 % سنة 1999 وبهذه النسبة للتضخم أصبحت الجزائر من الدول الشريكة الأكثر أهمية وحتى إن كان يجب بذل المزيد من المجهودات حتى تصبح الجزائر من الدول ذات التضخم المتقدم، لكن هذه النسبة للتضخم المستمر سرعان ما عاد التضخم حيث إرتفع إلى معدل 2.2 % سنة 2001 ثم تراجع من جديد ليقتصر 1.4 % سنة 2002، ثم أخذ معدلات متزايدة من 4.3 % سنة 2003، و 4.3 % سنة 2004، ووصلت إلى أعلى قيمة 4.9 % و 5.7 % سنة 2008 و 2009، بسبب الأزمة الإقتصادية سنة 2008 والإرتفاعات المتتالية في الأسعار العالمية بالإضافة إلى إستمرار السيولة المفرطة السوق النقدية وحركة هيكل الطلب على العملة لوسائل الدفع الفورية مثل العملة الإئتمانية والودائع عند الطلب مع ميل أهمية نحو الودائع عند الطلب.² فالإنخفاض الملاحظ منذ سنة 1995 كان هذا التغير المتذبذب نتيجة إنتهاج السلطات سياسة إنكماشية صارمة بهدف تخفيض معدل التضخم الذي إرتفع مستواه نتيجة التوسع المفرط، ليكون الإرتفاع و الإنخفاض طفيف خلال سنتي 2013 و 2014 نتيجة تشديد السياسة النقدية عملية تأطير الكتلة النقدية ومنه إنخفاض تسارع نمو السيولة. وبعد سنتين متتاليتين من التراجع المعتبر للتضخم (2013 و 2014) تسارع متوسط الوتيرة السنوية للتضخم في سنة 2015 وإستمر هذا التسارع في سنة 2016 ليلبلغ 5.8 % و بهذا فإن التضخم يؤثر على سعر الصرف بشكل كبير حيث زيادة معدل التضخم يؤثر سلبا على القوة الشرائية أي إنخفاض قيمة العملة الوطنية.

¹دواوسي مسعود: مرجع سبق ذكره، ص 408

²دواوسي مسعود: مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة

الجدول رقم (03): يوضح معدلات التضخم من سنة 1990-2016.

الوحدة: %

السنوات	معدل التضخم
1990	16.7
1991	28.9
1992	31.7
1993	20.5
1994	29
1995	29.8
1996	18.7
1997	5.7
1998	5
1999	2.6
2000	0.3
2001	4.2
2002	1.4
2003	4.3
2004	4
2005	1.4
2006	2.3
2007	3.7
2008	4.9
2009	5.7
2010	3.9
2011	4.51
2012	8.89
2013	2.5
2014	3.5
2015	5.3
2016	5.8

المصدر: بيانات بنك الجزائر www.premier-ministre.gov.dz
الجدول رقم (04): يوضح تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2016.

الوحدة: دولار أمريكي

السنوات	معدل التضخم
1990	8.96
1991	18.47
1992	21.84
1993	23.35
1994	35.06
1995	47.66

54.75	1996
57.71	1997
58.74	1998
66.57	1999
75.26	2000
77.22	2001
79.68	2002
77.39	2003
72.06	2004
73.28	2005
72.65	2006
69.29	2007
64.58	2008
72.65	2009
74.39	2010
72.94	2011
77.54	2012
79.37	2013
80.58	2014
100.46	2015
109.47	2016

المصدر: بيانات بنك الجزائر

يتأثر سعر الصرف بعدة متغيرات و التي منها سعر الفائدة و معدلات التضخم وهذا الأخير هو موضوع دراستنا حيث على مدى سنين ينخفض ويرتفع جراء تأثيره بعدة عوامل ويوضح الجدول أعلاه تطور سعر الصرف خلال الفترة ما بين سنة 1990 إلى غاية سنة 2016

وبعد الإصلاحات المالية الشاملة سنة 1990 قامت الجزائر برفع العديد من القيود على الصرف (تحرير جزئي للقيود على سعر الصرف) وهو ما يساعد السلطات النقدية في التحكم أكثر في وضع ميزان المدفوعات. أما خلال الفترة الممتدة بين سنة 2000 و 2016 كان يتحدد سعر الصرف الدينار الجزائري وفقا لنظام التعويم المدار بين البنك المركزي والبنوك التجارية، ومنه يتم تحديده تبعا لعاملي العرض والطلب على العملة الوطنية. مع تدخل البنك المركزي إما بتخفيض أو زيادة هذه القيمة لتركه عند مستوى مقبول.

فشهد سعر صرف الدينار مقابل الدولار تذبذبا بين الإنخفاض والإرتفاع خلال الفترة 2000-2016. ففي الفترة الممتدة بين سنة 2000-2003 عرف الدينار تراجعاً في قيمته مقابل الدولار حيث بلغ سعر الصرف خلال هاتين السنتين على التوالي 75.26 و 77.39 دينار/الدولار، ثم سجل الدينار إرتفاعاً في قيمته في الفترة الممتدة بين سنة 2004 وسنة 2008 حيث إنتقل من 72.06 إلى 64.58 دينار/الدولار على التوالي، ليعود إلى التراجع المستمر خلال السنوات اللاحقة ففي

سنة 2009 قدر بـ 72.65 دينار/الدولار وفي سنة 2016 قدر بـ 109.47 دينار/الدولار وهو أدنى إنخفاض للدينار مقابل الدولار. حيث أظهرت النتائج النظرية والتطبيقية أن العلاقة بين سعر الصرف والتضخم هي علاقة عكسية، أي كلما زاد التضخم إنخفض سعر الصرف وهو ما يتطابق مع النظرية الإقتصادية، لكن بالنظر لخصوصية الإقتصاد الجزائري والذي تمثل فيه الصادرات النفطية أكثر من 90 % فإن الأثر لا يكون إلا في جانب الواردات، وبالتالي يؤدي زيادة الواردات إلى دفع السلطات النقدية إلى تخفيض معدل صرف الدينار والذي يؤدي إلى رفع السلع الأجنبية لإعادة التوازن للميزان التجاري، وإحصائيا دل على أن هناك علاقة عكسية بين المتغير المستقل التضخم والمتغير التابع سعر الصرف في الجزائر وهذا يتفق مع النظرية الإقتصادية، وبالتالي التضخم يؤثر على سعر الصرف.

خلاصة:

لدراسة تأثير أسعار الصرف على التضخم في هذا الفصل يمكننا القول أن الدولة الجزائرية أبدت مجهودات جبارة لتحسين أوضاعها الإقتصادية والسياسية من أجل مواكبة التطورات العالمية، وذلك منذ التسعينات حيث بادرت الدولة ببرامج تقويمية ترمي إلى إستعادة التوازنات المالية والتحكم في معدلات التضخم وأعقب هذه العملية تطبيق إصلاحات مؤسسية وتنظيمية سعت إلى تطوير وتحفيز الدولة الجزائرية. فاستندت عملية إختيار بين أنظمة أسعار الصرف على معايير وأسس معينة أهمها التضخم النسبي وتدفق رؤوس الأموال التي تعتبر من أهم المعايير الأكثر أخذا في الحسبان في البلدان النامية خصوصا بعد الأزمات المالية لسنوات التسعينات التي إستدعت التخلي عن أنظمة الصرف الثابتة والإتجاه نحو الأنظمة الأكثر مرونة وذلك لأن هذه الأخيرة تتلائم مع تدفق رؤوس الأموال والسياسة النقدية مستقلة قصد مكافحة التضخم عن طريق سياسة إستهداف التضخم.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة تم معالجة أثر سعر الصرف على التضخم في الجزائر، فقمنا بإعطاء نظرة شاملة حول ذلك من خلال تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، حيث كان الفصل الأول عبارة عن دراسة نظرية تطرقت إلى سعر الصرف والذي يعتبر عدد الوحدات النقدية التي يتم إستبدالها للحصول على عملة دولة أخرى في مكان يسمى سوق الصرف، الذي يتم فيه تبادل العملات الأجنبية ولا يوجد مكان محدد لهذه الأسواق.

وتناول الفصل الثاني التضخم الذي يعتبر ظاهرة إقتصادية تعاني منها معظم دول العالم، والتي لا زالت لحد الآن تحاول التخفيف من حدة آثارها السلبية والقضاء عليها وهذا على إعتبار أن التضخم ظاهرة تؤثر عكسيا على إقتصاديات الدول. أما الفصل الثالث هو عبارة عن دراسة لأثر سعر الصرف على التضخم من خلال

نموذج IS-LM-BP، حيث تطرق هذا الفصل إلى تطور سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر والأنظمة المتتالية التي تبنتها الجزائر.

ومن خلال هذه الدراسة يمكن الإجابة على الفرضيات التي إنطلق منها موضوع الدراسة على النحو التالي:

- فيما يتعلق بالفرضية الأولى والتي تشير إلى العلاقة بين سعر الصرف والتضخم هي علاقة تأثير

وتأثر، فقد تحقق ذلك من خلال التغيرات التي تحدث في سعر الصرف وتنعكس على التضخم وذلك بإرتفاع معدلاته.

- أما الفرضية الثانية والتي تنص على كيفية تأثير معدلات سعر الصرف على التضخم فقد أثبتت

الدراسة صحة الفرضية حيث أن إنخفاض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى إرتفاع معدلات التضخم مما يؤدي أيضا إلى تغير سعر الصرف.

- والفرضية الثالثة والتي تنص على وجود العلاقة بين كل من سعر الصرف والتضخم وأثبتنا

صحتها وذلك بدراسة أثر تغير سعر الصرف المرن والثابت على التضخم ولاحظنا الأثر الموجود لسعر الصرف في معدل التضخم (المحلي) حيث يكون مستقرا أو قريبا من الإستقرار لكن للوصول إلى ذلك لابد من إيجاد أثر الإستبعاد المفروض من طرف سعر الصرف لتجدد الأخير للتوازن النهائي.

النتائج:

بعد هذه الدراسة والإجابة على الفرضيات يمكن إستخلاص النتائج التالية:

- وجود علاقة بين التضخم وسعر الصرف، بمعنى أن زيادة سعر الصرف ستؤدي إلى زيادة التضخم والعكس صحيح.
- تؤثر معدلات التضخم المرتفعة على إنخفاض قيمة العملة الوطنية، وتبعاً لذلك سوف يتغير سعر الصرف.

- إن التضخم في الجزائر يستجيب وبشكل طردي للتغير في سعر الصرف.
- إن التغيرات التي تحدث على سعر الصرف تؤثر على المتغيرات الإقتصادية الأخرى كميزان المدفوعات، الميزان التجاري، والتجارة الخارجية.... إلخ وبالخصوص التضخم، مما يؤثر على الإقتصاد الجزائري ككل.

التوصيات:

حتى يلعب سعر الصرف دوره كفناة لضبط الضغوط التضخمية في الجزائر وفي ظل غياب حلول رسمية من طرف السلطات النقدية نوصي بما يلي:

- يجب أن يحظى سعر الصرف بالمرونة اللازمة حتى يمكن من خلاله ضبط الضغوط التضخمية.

➤ لابد من التحكم في كل العوامل المسببة للتضخم كالعوامل النقدية والهيكلية (السوق الموازية).

➤ لابد من وجود تكامل وتنسيق ما بين سياسة سعر الصرف والسياسات الاقتصادية الأخرى.

➤ تطبيق سياسة تتماشى والظروف الاقتصادية للبلد.

➤ التوقف عن أي إصدار للنقود بدون مقابل.

➤ يجب منع التحركات الكبيرة في سعر الصرف حتى لا تحدث أثارا كبيرة على التضخم المحلي في

الجزائر.

آفاق الدراسة:

بعد إجراء هذه المذكرة تبين لنا إجراء أفق أخرى بشأن هذه الدراسة مستقبلا، كدراسة مثلا أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، أثر تغيرات أسعار الصرف على الإقتصاد الجزائري، تأثير عرض النقود على التضخم.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

1. عبد المجيد قدي: لمدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2006
2. لحوموسى بوخاري: سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة الحسن العصرية، لبنان 2010
3. أحمد فريد مصطفى: الاقتصاد النقدي والمصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية 2009
4. محمود حميدات: مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1966
5. موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى وياسر الممني: المالية الدولية، الطبعة الاولى دار الصفاء، عمان الأردن 2008
6. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي: سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الإقتصادية (نظرية وتطبيقات) الطبعة الاولى، دار صفاء، عمان، الأردن 2011
7. الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية ط 06 الجزائر 2001
8. عرفان تقي الحسني: التمويل الدولي، دار مجدلاوي، ط 1، عمان، 1999
9. مروان عطوان: أسعار صرف العملات (أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية)، دار الهدى، الجزائر، بدون سنة نشر
10. محمود يونس: عبد المنعم مبارك "النقود وأعمال البنوك" الدار الجامعية الإسكندرية مصر 2002-2003
11. بلعزوز بن علي: "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004
12. غازي حسين عناية: "التضخم المالي" مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2000
13. الأمين وباشا الوهاب، زكريا عبد المجيد: "مبادئ الإقتصاد الكلي-الجزء الثاني" دار المعرفة، الكويت 1984
14. عقيل جاسم: "النقود والمصاريف" الطبعة الثانية، 1999
15. مصطفى رشدي شيحة: "الإقتصاد النقدي والمصرفي" الطبعة الخامسة، الدار الجامعية، بيروت 1985
16. صقر أحمد صقر: "النظرية الإقتصادية الكلية" دار غريب للطباعة، القاهرة 1997
17. صبحي تادرس قريصة: "النقود والبنوك"، دار النهضة العربية، مصر 1984
18. إسماعيل الشناوي: "إستهداف التضخم والدول النامية"، جامعة عين الشمس
19. صالح تومي: "مبادئ التحليل الإقتصادي الكلي"، دار أسامة، الجزائر 2004
20. دحميات محمود: "مدخل للتحليل النقدي"، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005
21. بوزاهوسيف الدين، "اسعار الصرف والنفط - دراسة قياسية لإختبار العلة الهولندية، حالة الجزائر"
22. نعمان سعيدي "البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي"، دار البيضاء، ط الأولى، 2011
23. علة محمد: "الدولة ومشاكل عدم إستقرار النقد وأثر الدولار الإقتصادي الجزائري"

ثانياً: البحوث العلمية

1. محمد البشير بن عمر: دراسة أثر بعض التغيرات المالية والإقتصادية على أسعار الأسهم (حالة بورصة الأردن
مذكرة الماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر 2009، 2010
2. بن عربية بوعلام: "التضخم في النظرية الإقتصادية"، حالة الجزائر في الفترة ما بين 1967-1992، مذكرة
لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر
3. طيبة عبد العزيز: "سياسة إستهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية"، حالة
الجزائر 1994-2003 مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير فرع نقود ومالية، جامعة الشلف،
دفعة 2005
4. عبورة حسام الدين: "سياسات الحد من التضخم المستورد مع الإشارة إلى حالة
الجزائر"، مذكرة الماجستير
في العلوم الإقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2008-2009
5. زاهر عبد الحليم خضر: "تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للإقتصاد
الفلسطيني
(1994-2010)" مذكرة الماجستير في الإقتصاد، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة
الأزهر، غزة فلسطين 2012
6. سعيد العناني: "آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الإقتصادية ومواجهتها
دراسة حالة الملح
بسكرة"، مذكرة ماجستير تخصص تسيير المؤسسات، جامعة حاج لخضر، باتنة 2005-2006
7. أويابة صالح: "أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الإقتصادي دراسة حالة
الجزائر 1990-2009"،
مذكرة ماجستير تخصص تجارة دولية 2010-2011
8. عطاء الله بن طيرش: "أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية - حالة
الجزائر"، مذكرة ماجستير
في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، غرداية، 2010-
2011
9. رملي محمد، "دراسة العلاقة بين الصادرات والواردات وأثره على سعر الصرف - حالة
الجزائر"، مذكرة
ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد عالمي، جامعة معسكر، 2010/2011
10. عبد الجليل هجيرة "أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري - حالة الجزائر -"،
مذكرة الماجستير،
جامعة تلمسان، 2011-2012
11. خباية عبد الله: "سياسة الأسعار في إطار العمولة الإقتصادية - حالة الجزائر -، أطروحة
مقدمة لنيل شهادة
الدكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2005/2006
12. دواوسي مسعود: "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي - حالة الجزائر
(1990-2001)-"،
أطروحة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2005/2006

ثالثاً: مجلات

1. حاكم محسن محمد: "أثر التضخم ومعدلات الفائدة في أسعار الصرف" مجلة أهل البيت،
العدد الأول

2. صبحي حسون الساعدي، أياد حماد عبد، مداخلة بعنوان: "أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على إنتقال رؤوس الأموال في البلدان المختارة"، مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 04، العدد 07، 2011
3. داودي مسعود، سعداوي موسى، "إستراتيجية التشغيل في الوطن العربي - حالة الجزائر"، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، 2006
4. بريري محمد أمين، "مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية - دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع
5. بطاهر علي: "سياسات التحرير والإصلاح الإقتصادي في الجزائر" مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة شلف
- رابعاً: محاضرات وملتقيات**
 1. بن بوزيان محمد، زياني الطاهر: "الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة مقارنة مع تونس والمغرب"، الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة 21-22 ماي 2002، البليدة جامعة سعد دحلب، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، محاضرات الملتقى الوطني
 2. محمد راتول: "تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات"، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - الواقع والتحديات، جامعة الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004
- خامساً: مراجع باللغة الفرنسية من أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية للطالب جبوري محمد: تأثير أسعار الصرف على التضخم والنمو الإقتصادي (دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات باتل)، جامعة تلمسان 2013/2012**

- 1- jp.Allégret ;(économie monétaire internationale) Edition Hachette ;paris 1997
- 2- lenaim.P;(le FMI)، Edition Gasbah ; 1998
- 3- Teulon.F; (La nouvelle économie mondiale)، Edition، PUF، 1998
- 4- Eichengreen.B; (l'expansion du capital : une histoire du système monétaire international)، Edition L'harmattan ; 1997
- 5- Davidmann Manfred «inflation.balance of payments and currency exchange rates »solbaram.org 2002
- 6- Shiller Robert J «Why do people dislike inflation »cowls econ.yale Univesity.1996
- 7- Epstien G, Yeldan E « Alternatives to inflation targeting monetary policy for stable and egalitarian growth in developing countries: A multi-country research project» unpublished manuscript; April 2004
- 8- Bruno M «Does inflation really lower growth ? » Finance and Development. Vol 32. No 03 ; 1995
- 9- Wachtel p; Rousseau peter L «inflation.financial development and growth» New York University Working Papers 2000

10- Bernanke Ben S-Woodford Michael «inflation Forecasts and Monetary Policy» Ohio State University Press ; 1997

11- Eser Tutar; «inflation in developing countries and its applicability to the turkish economy » op.cit

سادسا: المواقع

<http://Algeria.today>

فهرس المحتويات

الصفحة	بيان المحتوى
	كلمة شكر وتقدير
	إهداء

أ-خ	المقدمة
01	الفصل الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف
02	تمهيد.....
03	المبحث الأول: المفهوم والتطور التاريخي لأنظمة سعر الصرف
03	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف
04	المطلب الثاني: التطور التاريخي لنظام سعر الصرف
07	المبحث الثاني: أنواع ووظائف سعر الصرف.....
07	المطلب الأول: أنواع سعر الصرف.....
10	المطلب الثاني: وظائف سعر الصرف.....
11	المبحث الثالث: أهداف ومحددات سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه.....
11	المطلب الأول: أهداف سياسة سعر الصرف.....
12	المطلب الثاني: محدّدات سعر الصرف.....

12	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف.....
15	خلاصة.....
16	الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول التضخم
16	تمهيد
17	المبحث الأول: تعريف التضخم وأنواعه.....
17	المطلب الأول: تعريف التضخم.....
20	المطلب الثاني: أنواع التضخم.....
23	المبحث الثاني: أسباب التضخم وطرق قياسه.....
23	المطلب الأول: أسباب التضخم.....
25	المطلب الثاني: طرق قياس التضخم
28	المبحث الثالث: النتائج الاقتصادية والاجتماعية للتضخم وسياسة إستهدافه ...
28	المطلب الأول: النتائج الاقتصادية والاجتماعية للتضخم.....
31	المطلب الثاني: سياسة إستهداف التضخم وتطورها.....
36	خلاصة.....

37	الفصل الثالث: علاقة وتأثير سعر الصرف على التضخم.....
37	تمهيد.....
38	المبحث الأول: مردودية وقنوات إنتقال سعر الصرف إلى التضخم.....
38	المطلب الأول: مردودية نظام سعر الصرف على التضخم.....
39	المطلب الثاني: قنوات إنتقال سعر الصرف إلى التضخم.....
41	المبحث الثاني: أثر سعر الصرف على التضخم.....
41	المطلب الأول: أثر سعر الصرف الثابت على التضخم.....
43	المطلب الثاني: أثر سعر الصرف المرن على التضخم.....
45	المطلب الثالث: أثر تخفيض العملة على التضخم.....
50	المبحث الثالث: سعر الصرف والتضخم في الجزائر.....
50	المطلب الأول: مراحل تطور سياسة سعر الصرف في الجزائر.....
56	المطلب الثاني: مراحل تخفيض

	الدينار.....
59	المطلب الثالث: التضخم في الجزائر من سنة 1990 إلى غاية سنة 2016
65	خلاصة.....
66	الخاتمة.....
69	قائمة المراجع.....
73	فهرس المحتويات.....
I	قائمة الجداول.....
II	قائمة الأشكال البيانية.....

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
06	السرد التاريخي لأنظمة أسعار الصرف خلال الفترة 2000-1880	الجدول 01
59	يوضح بعض المؤشرات الإقتصادية قبل سنة 1994	الجدول 02
62	يوضح معدلات التضخم من سنة 1990 - 2016	الجدول 03
63	يوضح تطور سعر الصرف في الجزائر خلال سنة 1990 إلى غاية 2016	الجدول 04

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	العنوان	الرقم
41	يوضح أثر سعر الصرف الثابت على التضخم: حركة تامة لرأس المال (سياسة نقدية إنكماشية)	الشكل (01-01)
	يوضح أثر سعر الصرف الثابت على التضخم: حركة تامة لرأس المال (سياسة مالية توسعية)	الشكل (01-02)
42	يوضح أثر سعر الصرف الثابت على التضخم: حركة قوية BP تحت LM (سياسة نقدية إنكماشية)	الشكل (02-01)
	يوضح أثر سعر الصرف الثابت على التضخم: حركة قوية BP تحت LM (سياسة مالية توسعية)	الشكل (02-02)
43	يوضح أثر سعر الصرف المرن على التضخم: حركة تامة لرأس المال (سياسة نقدية إنكماشية)	الشكل (01-01)
	يوضح أثر سعر الصرف المرن على التضخم: حركة تامة لرأس المال (سياسة مالية توسعية)	الشكل (01-02)
44	يوضح أثر سعر الصرف المرن على التضخم: حركة قوية BP تحت LM (سياسة نقدية إنكماشية)	الشكل (02-01)
	يوضح أثر سعر الصرف المرن على التضخم: حركة قوية BP تحت LM (سياسة مالية توسعية)	الشكل (02-02)
46	يوضح أثر تخفيض العملة في ظل الحركة غير تامة لرؤوس الاموال و سعر الصرف الثابت	الشكل 03